جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

العــنوان :

تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة
تخصص : محاسبــة و تدقيـق

من إعداد الطالبتين:
- نجاة بوزيان الرحماني؛
- سورية موالك.

تحت إشراف:
محمد إليفي

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
فتيحة ملياني	أستاذ محاضر أ	رئيسا
محمد إليفي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
نسرين زروقي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية : 2020-2021.

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وإهداء.

شكر

الحمد لله الذي يفتح بحمده الكلام، الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه وهو ولي كل الأنعام.

صلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات، الداعي الى الصدق القائل وقوله الحق:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

- فيطيب لنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى: من دل وأرشد وصحح حتى آخر لحظة إيداع مذكرتنا والذي شرفنا بإشرافه الاستاذ القدير: **محمد إليفي** مع التمني له مزيدا من النجاح.

كما أتقدم بالشكر الى كل من الاساتذة حمزة بلغالم وعبد القادر دحمان على المساعدة، دون نسيان حكيم نمرود ونجاة إليفي اللذان قدما لنا يد العون طيلة فترة إعداد المذكرة.

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم أسأل الله عز وجل أن يلهمني سداد الرأي ويهبني إخلاصا في العمل أن يختم حياتي بأفضل ما يراه من صالح الاعمال، أصلي وأسلم على حبيبنا خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:
أقدم عملي المتواضع إلى:

- من أحمل إسمه بكل فخر وأحسن تربيتي إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره؛
- أغلى وأعظم إنسانة في الوجود أمي الحنونة؛
- أغلى ما منحتني الدنيا إخوتي وأخواتي؛
- الغالية على قلبي لمن شاركتني هذا العمل ميساء؛
- من تحلو بالآخاء وتميزوا بالوفاء وإلى من جمعني بهم القدر زملائي ومن وقفو معي كل من نجاة و حكيم؛
- كل من ساهم في رفع معنوياتي وانتظروا الفرحة معي.

نجاة

إهداء

الحمد لله الذي يسر أمري وشرح صدري والقائل في كتابه" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

- من رباني منذ الصغر، وجعل الله عقوقه من الكبر، إلى من أدين له بكل نجاح أصبته بعد الإله، إلى من علمني أن الحياة كفاح ونضال وبعث في نفسي الأمل اليك "أبي الغالي"؛

- من يرتجف القلب لسماع صوتها إلى من أحمل ذكراها في قلبي الى الشمعة التي انطفأت ولم ترى هذا اليوم إلى أمي الحبيبة رحمها الله.

- من كانوا عونا لي في السراء كما في الضراء إلى من روحي لهم فداء إلى اخوتي الأحباء حفظهم الله.

- من أمر الله بصلتهم فوصلوني وأرجوا أن أوفي حق صلتهم إلى اخوتي لم تلدهم أمي: مريم هاجر نجاة عبد الكريم وحكيم.

سورية

الملخص.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إحترام البنوك الجزائرية لمحتوى النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية، لأجل ذلك تم القيام بدراسة إستبيانية على عينة من وكالات البنوك التجارية العاملة في ولايتي عين الدفلى والشلف، وبالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وتفريغ بيانات الإستبيان في برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، توصلنا إلى أن الوكالات عينة الدراسة تتضمن نظام رقابة داخلية فعال نتيجة تضمنها على نظام رقابة فعال للعمليات والإجراءات، إلى جانب إحتوائها كل من تنظيم محاسبي ومعالجة فعالة للمعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، نظام حفظ الوثائق والأرشيف وإحترامها الصارم لتطبيق قواعد الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، نظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية.

Abstract :

This study aims to know the extent to which Algerian banks respect the content of Regulation No. 11-08 related to internal control, for that a survey study was conducted on a sample of commercial bank agencies operating in the states of Ain Defla and Chlef, using the descriptive-analytical method and unloading the questionnaire data in the Statistical Package for Science Social (SPSS) for data processing, we concluded that the study sample agencies include an effective internal control system as a result of their inclusion on an effective control system for processes and procedures, in addition to containing both accounting organization and effective information processing, risk and results from measurement systems, risk control, and control systems, system Maintaining documents and archives and strictly respecting them to implement the rules of governance.

Keywords: Internal Control, Regulation No. 11-08 on Internal Control.

الفهرس.

الفهرس:

شكر
إهداء
الملخص
الفهرس..... I
قائمة الجداول والأشكال..... V
قائمةالملاحق..... VIII
مقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية
تمهيد..... 02
المبحث الأول :عموميات حول الرقابة 03
المطلب الأول: ماهية الرقابة 03
أولا- مفهوم الرقابة 03
ثانيا- أهمية الرقابة..... 04
ثالثا- خطوات الرقابة 04
المطلب الثاني: الرقابة المصرفية في لجنة بازل و فعاليتها..... 05
أولا- مفهوم الرقابة المصرفية و لجنة بازل..... 05
ثانيا- أنواع الرقابة المصرفية..... 06
ثالثا- أساليب الرقابة المصرفية 07
رابعا- تقييم وشروط فعالية الرقابة المصرفية 08
المطلب الثالث:الرقابة الداخلية و طرق تقييمها 09
أولا- تطور ومفهوم الرقابة الداخلية 09
ثانيا- أهداف نظام الرقابة الداخلية و أهميتها..... 11
ثالثا- أنواع نظام الرقابة الداخلية 14
رابعا- طرق تقييم الرقابة الداخلية 15
المبحث الثاني : عرض ومقارنة الدراسات السابقة 17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 17
أولا- الدراسات المحلية 17
ثانيا- الدراسات العربية 18

ثالثا- الدراسات الأجنبية 19
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية..... 19
أولا: أوجه التشابه 20
ثانيا: أوجه الإختلاف..... 21
خلاصـــة..... 22
الفصل الثـاني: دراسة إستبيانية في عينة من وكالات البنوك التجارية في ولايتي عين الدفلى و الشلف.
تمهيـــد 24
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة. 25
المطلب الأول :طريقة جمع البيانات. 25
أولا- اختيار مجتمع وعينة الدراسة. 25
ثانيا- تحديد متغيرات الدراسة. 25
المطلب الثاني :أدوات الدراسة. 26
أولا- أدوات جمع البيانات..... 26
ثانيا- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. 26
ثالثا- صدق وثبات الاستبيان 29
المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة. 35
المطلب الأول: تحليل المعطيات الديموغرافية 35
أولا- الجنس..... 35
ثانيا-الشهادة المحصلة..... 35
ثالثا- التخصص العلمي 36
رابعا- الخبرة المهنية..... 36
خامسا- الوظيفة 36
المطلب الثاني: نتائج تحليل أراء عينة الدراسة..... 37
أولا- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية..... 37
ثانيا- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات..... 38
ثالثا- أنظمة قياس المخاطر والنتائج..... 39
رابعا- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر..... 40
خامسا- أنظمة حفظ الوثائق والأرشيف..... 41
سادسا- قواعد الحوكمة..... 41

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 42
أولا- الفرضية الفرعية الأولى: اختبار الفرضية الرئيسية 42
ثانيا- الفرضية الفرعية الثانية 43
ثالثا-الفرضية الفرعية الثالثة 43
رابعا- الفرضية الفرعية الرابعة 44
خامسا- الفرضية الفرعية الخامسة 44
سادسا- الفرضية الفرعية السادسة 44
خلاصة 45
خاتمة 47
المراجع 49
الملاحق

قائمة الجداول والأشكال.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مراحل تطور الرقابة الداخلية.	10
02-01	أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.	20
03-01	أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.	21
01-02	إحصائيات الإستبيان.	24
02-02	مقياس ريكارت الخماسي.	26
03-02	مجال تقدير الثبات بواسطة ألفا كرونباخ.	26
04-02	الفرق بين الصدق الداخلي و الخارجي.	28
05-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الأول.	29
06-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الثاني.	30
07-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الثالث.	30
08-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الرابع.	31
09-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الخامس.	32
10-02	معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور السادس.	32
11-02	معامل إرتباط بيرسون بين معدل كل مدور و المعدل الكلي لعبارات الإستبيان..	33
12-02	معاملات الثبات (بطريقة الفا كرونباخ).	33
13-02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	34
14-02	. توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المحصلة.	34
15-02	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	35
16-02	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.	35
17-02	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.	35
18-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور الأول.	36
19-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور الثاني.	37
20-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور الثالث.	38
21-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور الرابع.	39
22-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور الخامس.	40
23-02	مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات مع عبارات المحور السادس.	40

24-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى.	42
25-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية.	42
26-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة.	42
27-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة.	43
28-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة.	43
29-02	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة.	44
30-02	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية.	44

قائمة الملاحق.

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
02	إستمارة الإستبيان.	-

مقدمة.

المقدمة:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي ترتكز عليها إقتصاديات الدول بإعتبار البنك الوحدة الفعالة لتنمية الاقتصاد، ونظرا لحدوث أزمات مالية تطلب هذا وجود رقابة فعالة تضمن صدق المعلومات المحاسبية وغيرها.

كما تعد الرقابة على البنوك في الجزائر أمر ضروري، لأنها تعمل على تحسين مستوى ادائها إضافة لضمان إستقرارها في هيكل النظام المصرفي، فبعد أزمة 2008 أدى بالنظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية إلى فرض رقابة صارمة على الوكالات البنكية بغية التصدي للأخطار والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي، ومن بين هاته الرقابة لدينا الرقابة الداخلية.

بما أنها تعتبر من أهم المواضيع التي تحظى بالأهمية من أجل التسيير الجيد للبنوك فإننا نطرح السؤال التالي: **ما مدى فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية؟.**

يندرج تحت السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مضمون الرقابة الداخلية؟؛
- ما المقصود بالرقابة المصرفية؟؛
- هل تحتوي البنوك التجارية على نظام رقابي فعال للعمليات والإجراءات ومستوى معين من الامن المعلوماتي؟؛
- هل تتضمن البنوك التجارية على أنظمة لقياس مخاطر أنظمة المراقبة؟؛
- هل تقوم الوكالة عينة الدراسة بنظام حفظ الوثائق والأرشيف؟؛
- هل تتوفر الوكالة على مقومات الحوكمة التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية؟.

الفرضيات:

تحترم الوكالات عينة الدراسة لمحتويات النظام 11-08 للرقابة الفعالة و ضمن هذه الفرضية سيتم طرح الفرضيات الفرعية التالية :

- تطبق البنوك التجارية نظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية؛
- يستخدم التنظيم المحاسبي ومعالج المعلومات من طرف الوكالة الجزائرية؛
- تتحكم البنوك في أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- تستطيع البنوك التجارية الجزائرية من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر؛
- يستوفي البنك الجزائري على نظام حفظ الوثائق والمستندات؛
- تطبق الوكالات البنكية الجزائرية قواعد الحوكمة.

مبررات إختيار الموضوع:

من الاسباب التي دفعتنا الى اختيار موضوع دراستنا نذكر ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث حول موضوع الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية ومعرفة مدى فعاليتها؛
- كثرة المعلومات والمراجع حول الموضوع؛
- بساطة أو سهولة فهم الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في الدور البالغ للرقابة الداخلية في البنوك التجارية، من خلال تحقيق الأمن والسلامة المصرفية ومصداقية المعلومات المالية بإعتبارها الوسيلة الأمثل لتحقيق ذلك، إلى جانب إحترام التشريعات والإجراءات الداخلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز أهمية الرقابة الداخلية في إكتشاف أخطاء البنوك التجارية؛
- معرفة مدى فعالية الرقابة الداخلية؛
- تقييم أداء الوكالة البنكية ومعرفة مستوى نشاطها.

إطار الدراسة:

تشمل حدود دراستنا ما يلي:

- **الاطار الموضوعي:** اشتملت هذه الدراسة على تناول موضوع تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، في عينة متكونة من تسعة وخمسين مسؤول من البنوك يزاولون مهمتهم في كل من ولايتي عين الدفلى وشلف.
- **الاطار الزمني:** تنحصر فترة دراستنا من بداية شهر فيفري الى غاية بداية شهر جوان 2021.
- **الاطار المكاني:** تعتمد دراستنا الميدانية على عينة من المسؤولين في كل من وكالات ولايتي عين الدفلى وشلف.

منهج الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة بإختبار الفرضيات، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، يظهر المنهج الوصفي في الجزء النظري للدراسة، أما الجزء التطبيقي فقد إعتمدنا المنهج التحليلي، باستخدام نتائج الاستبانة، بالاستعانة ببعض الادوات والطرق الاحصائية وبرنامج الاحصاء الوصفي spss.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا:

- فيما يخص الدراسة التطبيقية فهي العنصر الأكثر صعوبة فمن الصعب جمع المعلومات، كذلك عدم الشفافية في تقديم بعض الإستفسارات والوثائق بحجة السرية المهنية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة الى فصلين، فصل أول نظري واخر تطبيقي، تسبقهما مقدمة تتضمن أساليب الموضوع محتوية إشكالية، لتليها خاتمة تلخص نتائج الدراسة المتوصل إليها، إذ تم تقسيم فصلي المذكرة كما يلي:

- الفصل الاول: نستعرض مفاهيم حول الرقابة المصرفية متضمنة لجنة بازل والرقابة الداخلية الى جانب الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع.

- الفصل الثاني: نبين فيه مدى إحترام الوكالات البنكية الجزائرية لمبادئ النظام رقم(11-08) من خلال تقسيمه الى مبحثين، الاول تم فيه ذكر أدوات الدراسة اما الاخر يدرس عرض، تحليل ومناقشة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتطبيق الإجراءات التحليلية في البيئة الجزائرية للتدقيق.

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، غير أنها تواجه صعوبات كبيرة نتيجة أسباب مختلفة، مما ينعكس سلبا على فعالية وكفاءة البنوك.

طبقا لهذا تم التطرق إلى عملية الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية، وازدهارها الأمر الذي شجع المؤسسات الرقابية نحو البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم مستوى البنوك.

من أجل هذا تم إستخدام أساليب وطرق للرقابة كما تم الاعتماد على لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف كشف الاخطاء والانحرافات ومعرفتها لحلها دون المساس بسلامة البنك لضمان استقراره والرفع من مستوى فعاليته.

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن ادارة المشروعات ادى الى تطور مفهوم الرقابة، وظهور الازمات بشكل كبير، ادى الى ظهور لجنة بازل لتفادي المخاطر وفرض رقابة بكل أنواعها من أجل تحقيق الأهداف المبتغاة من حماية الأصول ورفع مستوى أداء السلوك.

المطلب الاول: ماهية الرقابة

تطور مفهوم الرقابة في الجزائر، وذلك بتماشي مفهومها، أنواعها وأهميتها مع النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة، إضافة إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام أصول المؤسسة.

أولا- مفهوم الرقابة: تعددت التعاريف الخاصة بالرقابة، والاهداف المراد تحقيقها، إذ تعتبر أداة ادارية تضمن سير العمال في الاتجاه الصحيح، وفيما يلي بعض تلك التعاريف:

تعد الرقابة وسيلة قياس اداء الموظفين ومقارنة النتائج بالأهداف الموضوعة سلفا، والمدير يعمل على الاتصال الدائم بالموظفين خلال عملهم، ويجمع المعلومات ويحللها ويستخدمها لأغراض التصحيح لأي انحرافات عن مستوى الاداء المطلوب[1].

كما انها تعرف بذلك النشاط الذي تقوم به الادارة او هيئات اخرى لمتابعة العاملين في القيم بعملهم والتأكد من الاعمال التي تمت مطابقته للمعدلات الموضوعة لأجل تحقيق الاهداف بدرجة عالية من الكفاية.

وتم تعريفها بإيجاز على انها الوظيفة التي يمكن عن طريقها التأكد من ان ما تم يكون مطابقا للأداء الذي سبق تحديده مقدما[2].

عرفت الرقابة بانها التحقيق من ان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة بغرض الاشارة الى نقاط الضعف والاخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرارها[3].

ثانيا- أهمية الرقابة:

تحظى نتائج الرقابة بأهمية خاصة لأنها تعتبر بمثابة بيانات تسترشد به الإدارة عند التخطيط لمراحل التشغيل تبرز لأهمية من خلال ما يلي:

1- **بالنسبة للمؤسسة:** تتمثل في[4]:

---

[1]: احمد الملاحي، دور الرقابة الادارية في تحسين مستوى الاداء الاداري، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاقصى، غزة، 2016، ص: 12.

[2]: رمزي طه، دروس في مبادئ الادارة العامة الجزء الثالث، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص: 6.

[3]: سعيد بلوم، اساليب الرقابة ودورها في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية، شهادة ماجيستير في علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008، ص: 22.

[4]: نبيل ياسين محمد امين بن صغير، الرقابة على الموارد البشرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، مستغانم، 2016، ص: 5.

- تحقيق الاهداف العامة والفرعية؛
- تطابق الاداء الفعلي مع الخطط المرسومة؛
- اكتشاف الانحرافات السلبية والايجابية ومسبباتها واقتراح طرق العلاج؛
- ملائمة الموارد المادية والبشرية للخطط والاستراتيجيات؛
- تنفيذ الخطط والسياسات والتعليمات على الوجه المطلوب؛
- الاستخدام الامثل للموارد.

2- **بالنسبة للأفراد:** تساهم في:

- اطمئنان العامل الكفء لعدالة عملية المراقبة عند عملية تقييم الاداء؛

منح العامل المقصر لعدالة عملية المراقبة عند عملية تقييم الاداء فرص اخرى لتطوير نفسه عن طريق التكوين والتدريب؛

- حفظ حقوق الافراد التعاملين مع المؤسسة فيما يتعلق بالمساواة في حصولهم على خدمات المؤسسة ومنتجاتها[1]؛

- كما توضح الرقابة الانحرافات التي حدثت اثناء التنفيذ وبالتالي تحديد الاجراءات اللازم لتصحيح هذه الانحرافات؛

- تقوم الرقابة بتوجيه المخططين نحو نقاط الضعف التي حدثت في خططهم والتي اظهرها النظام الرقابي[2].

ثالثا - خطوات الرقابة

تعتبر الرقابة عملية مستمرة ووظيفة ادارية مستقلة فهي تلزم اثناء نفيذ عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق بتوجيه الاداء والاطمئنان بان الاداء الفعلي يتم وفق المعايير المخططة، لذلك فان خطوات الرقابة لا تختلف باختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه الفرد او تمارسه المنظمة كما أنها لا تختلف أيضا باختلاف المستوى الاداري، وتنطوي عملية الرقابة على خطوات أساسية يمكن ذكرها[3]:

1- **تحديد معايير الاداء:** تمثل عملية تحديد المعايير أول خطوة في عملية الرقابة، وتعتمد هذه الخطوة في الواقع على عملية التخطيط فهي بمثابة وضع خطط او معدلات لمستويات الاداء المراد تحقيقها . تختلف معايير الاداء

---

(1): سمد شاهين، واقع الرقابة في المنظمات الاهلية، مذكرة ماجيستير في ادارة اعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2007، ص: 32.

(2): بوطرة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، شهادة ماجيستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص: 10.

(3): علي العمري، انفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل، مجلة معارف علمية دولية محكمة، المجلد 12، العدد 23، 2006، ص: 9.

باختلاف المستويات التنظيمية، فهناك معايير اداء على مستوى الادارة العليا ثم مجموعة من معايير الاداء على مستوى الاقسام ثم مجموعة من المعايير لأداء الأفراد التنفيذيين .

2- **قياس الاداء الفعلي:** بعد تحديد معاير الاداء ثاني خطوة هي قياس العمل الفعلي الذي تم انجازه اي اداء الافراد والاعمال موضوع الرقابة، وتبدو هذه الخطوة طبيعية ومنطقية لان ادارة المنظمة عندما تقوم بوضع الاداء فإنها ملزمة على تتبع مدى تنفيذها هذه الاعمال .

3- **مقارنة الاداء الفعلي لمعايير الاداء:** بعد تحديد معايير الاداء وقياس الاداء، يصبح من الضروري اجراء المقارنة بينهما وتحديد الفروقات، تتبع هذه الخطوة الحكم على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها . والجدر بالذكر أن الانحرافات غالبا ما تقع لأنه من الصعب وجود تطابق تام بين المعايير ومستوى الاداء العقلي .

4- **التقسيم والتعديل:** بناء على نتيجة عملية المقارنة يتم تعديل الاداء وتأخذ هذه الخطوة مسارين:

- هو عدم وجود تعديل وذلك في حالة اذا كان الاداء العقلي افضل من المعايير الموضوعة او يساويه؛
- هو قيام الادارة باتخاذ الاجراءات التصحيحية، اذا كان الاداء العقلي اقل من المعايير الموضوعة بفرق جوهري.

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية في لجنة بازل وفعاليتها .

كان لتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية اثر كبير على الجهاز المصرفي العالمي نتيجة للمخاطر التي يتعرض لها، نظرا لاهتمامها بموضوع الرقابة على انشطة المصارف لاعتبارها كوسيط مالي في الاقتصاد، من اجل بناء نظام مصرفي سليم، لذا عملت على وضع بعض الخطط والاساليب، لضمان استقراره وتنظيم نشاطه.

اولا- مفهوم الرقابة المصرفية ولجنة بازل.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية 1974،وتكونت من مجموعة الدول العشرة تحت اشراف " بنك التسويات الدولية " بمدينة بازل السويسرية، وتتم اجتماعاتها بمدينة بازل بمقر بنك التسويات، كما تهدف لوضع معيار موحد لرأس المال بين البنوك[1].

1- مفهوم لجنة بازل:

نتيجة الازمات المتعاقبة التي شهدها العالم في المجال الاقتصادي عامة والمجال البنكي، قامت الدول بالبحث عن حلول لحماية نظامها المصرفي، فظهرت لأول مرة فكرة انشاء لجنة تقوم على مواجهة الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية، وهنا ظهرت " لجنة بازل للرقابة المصرفية " وعرفت عدة تطورات نظرا لوجود او ظهور مشكلات جديدة تمس القطاع المصرفي على المستوى العالمي[2].

---

[1]: علي العمري، انفال حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2]: علي العمري، انفال حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

كما ان هذه اللجنة هي لجنة استشارية لا تسند على أية اتفاقية دولية وانما انشات لمقتضى قرار محافظي البنود المركزية للدول الصناعية [1].

2- **مفهوم الرقابة المصرفية:** ظهرت الرقابة المصرفية، منذ 1901م، بعد ظهور تحديات واسعة وشاملة مست الجهاز المصرفي للعديد من البلدان.

تعرف الرقابة المصرفية او البنكية كونها قياس وتصحيح اداء النشاط المصرفي المسند للمرؤوسين، ذلك بغرض التأكد من تحقيق اهداف المشروع وفق الخطط المصممة لذلك مسبقا.

كما انها تعد الجزء الاساسي من العملية الادارية، والهدف منها هو التحقق من التنفيذ والاداء سريان وفق الخطة الموضوعة[2].

تعد الرقابة المصرفية ذلك الجهاز الذي يسهر على حسن سير المهنة وعلى النوعية المالية للبنوك، يبين مدى احترامها للأحكام التشريعية والتنظيمية ويعالج كل الاختلالات التي تتم معاينتها. ومن خلال دراسة الامر (03 – 01) المتعلق بالنقد والعرض فان مفهوم الرقابة المصرفية يمكن ان يحدد من خلال ثلاث معايير[3]:

- المعيار العضوي وذلك بالنظر الى الجهة التي تقوم بالرقابة؛
- المعيار الموضوعي وذلك بالنظر الى موضوع هذه الرقابة؛
- المعيار الشكلي اي الاجراءات التي تأخذها عملية الرقابة.

كما تتمثل في التحقق ما اذا كان كل شيء وفقا للخطة المستخدمة والتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم اعدادها، وهي مناطق في التشريع الجزائري المصرفي باللجنة المصرفية، (التي تقوم برقابة خارجية) ومحافظي الحسابات (كرقابة داخلية) ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها.

ثانيا - أنواع الرقابة المصرفية

يمكن تقسيم الرقابة حسب مصدرها الى رقابة داخلية تتولاها هيئات من داخل البنك، او المؤسسة المالية ورقابة خارجية تتولاها هيئات من خارج البنك، ورغم اختلاف الهيئات القائمة على الرقابة، نجد ان الرقابة الداخلية تكمل عمل هيئات الرقابة الخارجية.

1- **الرقابة الداخلية:** تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك او المؤسسة المالية، لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، وهي نوع من انواع الرقابة المصرفية، وتشمل ثلاث أعمدة:

---

[1]: مغاري عبد الرحمان، شيخي امينة، الالتزام بضوابط الرقابة البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الدراسة الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 2019، ص: 10.

[2]: عبد الجليل جلابلة، اليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درارية ادرار ،الجزائر، 2019، ص: 33.

[3]: احمد مشنف، الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية، مذكرة ماجيستير في قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2009، ص: 16.

أ- الرقابة المحاسبية: تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتعويض السلطات المرخص لها، وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخدام القوائم المالية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق عبد المطابقة بين الأرصدة.

ب- الرقابة الادارية: هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية، تطبيق السياسات الادارية وتدريب العاملين.

ج- الرقابة على عملية الضبط الداخلي وهي الاجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر، بصفة تلقائية (على عملية الضبط الداخلي) ومستمرة لمتابعة وكشف الغش والاخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، وتتولى هذه الرقابة أجهزة فتية تابعة للإدارة العليا للبنك، أما نتيجة أعمال هذه متابعة هذه التقارير حيث ندعو الحاجة الى ذلك.

كما ان الرقابة المصرفية الداخلية تعد الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك، بهدف حماية اصوله وموجوداته ، كما أنها تعمل على رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين[1].

2- الرقابة الخارجية:

تدعى بالتدقيق الخارجي حيث تعد وظيفة مستقلة من البنك، توكل مهمة الرقابة الخارجية الى مدققين خارجيين او مراقبي الحسابات وتعتبر كمكمل للرقابة الداخلية[2].

هي رقابة تتولاها اجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية وهي في الغالب رقابة لاحقة ، وقد تكون هذه الرقابة ادارية او اقتصادية او رقابة تشريعية.

تعرف الرقابة الخارجية على انها عملية فحص من خارج الوحدة من اجل التأكد من سلامة العمليات والتصرفات ومدى كفاءتها في تحقيق الاهداف، ويرتكز العمل الرئيسي للمدقق الخارجي للمصرف على التأكد من الحسابات الختامية له تعطي صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي، تمارس هذه الرقابة من طرف جهات رقابية خارج المصرف [3].

ثالثا- أساليب الرقابة المصرفية

تنظم اللجنة المصرفية برامج عمليات المراقبة التي تقوم بها تحت اشراف بنك الجزائر معتمدة على تصريحات المؤسسات والمصارف.

يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية من السلطة الرقابية ان تطور وتتابع تقييم مستقبلي لحجم المخاطر للمصرف، ويكون هذا التقييم متناسب مع الاهمية النظامية بما في ذلك ان نضع خططا ملائمة بالتعاون مع السلطات الاخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ اجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظمة عندما يتعذر استمرار عملها، ولأجل هذا نستخدم هذين الاسلوبين:

---

[1]: محمد اليفي، اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010، ص: 47.

[2]: محمد اليفي، مرجع سابق، ص: 48.

[3]: مفيدة الاحسن ، الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم اداء المصارف التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، 2019، ص: 09.

1- الرقابة المستندية:

تخضع المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية لرقابة مصرفية مستمرة على الوثائق والمستندات التي ترسل بانتظام الى الجنة المصرفية، وتتكفل هاته الاخيرة بتحديد اجال وكيفيات تقديم هذه الوثائق وتختار منها ما تراه مناسبا لعملياتها الرقابية، ويحق لها أيضا أن تطلب من المصارف والمؤسسات المالية جميع المعلومات الايضاحات اللازمة وتدعم هذا النوع من الرقابة بين سنتي 2003، 2004 بترسيخ نظام الإنذار المبكر على مستوى بنك الجزائر لتصبح أكثر فعالية واستجابة للمعايير العالمية للرقابة المصرفية بناءا على مقررات بازل[1].

2- الرقابة المكانية:

تتولى المصالح المختصة لبنك الجزائر القيام بعمليات الرقابة الميدانية عن طريق ارسال فرق التفتيش الى مقرات المصارف او الى فروعها وتكون هذه المهام الرقابية والتفتيشية حسب الحالة سواء ظرفية او دورية بعدد من النشاط او شاملة وفق برنامج محدد من طرف اللجنة المصرفية، بهدف التحقق من شرعية العمليات المنجزة، ومطابق للمعطيات المصرح بها لبنك الجزائر مع المعطيات التي تمت مراقبتها في عين المكان، وكذا التحقق من حسن التسيير والاحترام الصارم للقواعد المهنية[2].

رابعا - تقييم وشروط فعالية الرقابة المصرفية

للرقابة الداخلية شروط تضمن فعاليتها وحسن تقييمها.

1- فعالية الرقابة المصرفية:

حتى تكون هناك رقابة مصرفية فعالة يجب ان تستند الى ثلاث ركائز أساسية كالاتي:

أ- **التشريعات المصرفية:** يجب ان تحدد التشريعات المصرفية مفهوم البنك أولا والذي يشمل عموما قبول البنود للودائع ومنحها للقروض كما أنه عليها أيضا تحديد صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والتي تتمثل فيما يلي:

- معايير ترخيص العمل المصرفي(البنوك)؛
- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك من طرف السلطات الرقابية وان تكون عملية الافصاح عن هذه المعلومات تضبطها نصوص قانونية؛
- تقرير صلاحيات السلطات الرقابية بين قوانين تستطيع من خلالها فرض قدراتها مثل الغاء رخصة البنك؛
- توافر احكام توضح وتشرح عملية الرقابة على انشطة البنوك التي تعمل بأكثر من دولة.

ب- **السلطة الرقابية:** يجب ان تتمتع السلطة الرقابية باستقلالية، وذلك لأداء مهمتها على اكمل وجه، كما انها يجب ان تخضع للمساءلة من طرق جهة مختصة، غالبا ما يكون البرلمان في الكثير من الدول.

---

[1]: محمد اليفي ، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

[2]: محمد اليفي ، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

ج- البيئة المحاسبية والقانونية:

حيث يعالج الاطار القانوني ما يلي:

- تشكيلة البنك؛
- ملكية البنك؛
- الحقوق و الالتزامات؛
- العسر المالي؛
- تصفية البنك.

2- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة:

تستمد الرقابة المصرفية فعاليتها من نظام الاشراف المصرفي لذلك يجب على هذا النظام ان يكون قادرا على تطوير ، تنفيذ القواعد الاحترازية، حتى تكون هاته الرقابة فعالة يحب ان[1]:

- تتوافر سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة؛
- ارساء اطار جيد لسياسات الاستقرار المالي؛
- تواجد بنية تحتية متطورة وحديثة؛
- تواجد الية واضحة لإدارة الازمات، والتصحيح وتصفية المؤسسات المتعثرة؛
- وجود انضباط فعال للسوق.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية وطرق تقييمها

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو اهمية في تحقيق السير السليم والمحكم للمؤسسات، كما أنه أداة لخدمة الادارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية ادائها، كما يعتبر من اهم المراجع التي يرتكز عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة.

أولا- تطور ومفهوم الرقابة الداخلية

نتطرق الى ذكر المراحل التاريخية للرقابة الداخلية.

1- التطور التاريخي للرقابة الداخلية:

مر تطور الرقابة الداخلية بثلاث مراحل مقسمة الى عقبات زمنية يمكن ذكرها باختصار كالاتي[2]:

أ- المرحلة الاولى (قبل 1500م):

يتم تسجيل الاحداث المالية في هذه المرحلة على مستوى سجلين منفصلين يتولى التسجيل ضمن كل سجل افراد مستقلين كل يعمل على التقيد في سجله الخاص، يهدف مثل هذا الاجراء الى منع التلاعبات والاختلاسات

---

[1]: عبد الجليل جلابلة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2]: سمراء جدي، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات التجارية، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص: 3.

حيث كانت الوظيف الرقابية تتحقق داخليا ولا وجود لرقابة من الخارج بمعنى تغييب دور الرقابة الخارجية ومنح الاولوية للرقابة الداخلية خلال هذه المرحلة.

ب- المرحلة الثانية (من 1500 الى 1850):

ما نجم عن الثورة الصناعية من تطور صناعي جعل مجال الرقابة يتسع ليشمل المؤسسات الصناعية، تلخص اهداف الرقابة من هذه المرحلة في اكتشاف الاختلاسات والتلاعبات على الاخص بعد انفصال الملكية عن الادارة حيث اصبحت كل العمليات المالية خاضعة للرقابة. وقد تم الاعتراف باهمية وجود نظام محاسبي لمنع التلاعب والاختلاس ودقة التقرير.

ج- المرحلة الثالثة (من 1850 الى ما بعد ذلك): تتمثل في ظهور المؤسسات كبيرة الحجم وشركات المساهمة، وما انجر عنه من تولي الاداريين من غير الملاك لمهمة الادارة جعل مهمة الرقابة تكمن في المحافظة على راس المال، وتطويره في الفترة الزمنية بعدها تم الاعتراف بالرقابة الداخلية وضرورتها للنظام المحاسبي.

يمكن تلخيص اهم مراحل تطور الرقابة الداخلية من خلال الشكل التالي:

الجدول(01-01): مراحل تطور الرقابة الداخلية.

الفترة التاريخية	اوجه التطور
1936	اهتمام الرقابة الداخلية بحماية الاصول ودقة السجلات.
1949	اصدار معهد المحاسبين القانونيين لتعريف الرقابة الداخلية.
1958	توصية لجنة اجراءات المراجعة بالفصل بين الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية.
1977	اصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير المراجعة الدولية وعده 29 معيار ومنها المعايير 6 الخاص بالنظام المحاسبي والرقبة.
1992	تقرير لجنة (COSO) و (CICA) واتجاه الرقابة الداخلية الى خدمة جميع افراد المؤسسة وليس الاقتصار على الادارة العليا وابراز دور مجلس الادارة.
1994	اصدار الاتحاد الدولي للمراجعين لمعايير المراجعة الدولية ومنها معيار الرقابة الداخلية معيار 400.
1998	اصدار لجنة بازل الاطار العام للرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
2002	اصدار قانون ساربينز الذي حملت المؤسسة مسؤولية الحفاظ على فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.
2004	اصدار تقرير COSO لإدارة مخاطر المؤسسة تم فيه التركيز على المخاطر والتي يمكن ان تؤثر على اهداف المؤسسة.
2013	تهيئة تقرير COSO 1992 تم فيه توسيع مفهوم المراقبة وتوسيع نطاق اعداد التقارير لتشمل التقارير الداخلية والخارجية المالية وغير المالية.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على محمد سمير احمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، الطبعة الاولى، دار الميسرة عمان، الاردن، 2009، ص: 24.

1- مفهوم الرقابة الداخلية:

عرف تقرير لجنة المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الامريكي الرقابة الداخلية سنة 1949 بانها تشمل على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المؤسسة بقصد حماية الاصول وضمان دقة البيانات المحاسبية ورفع وتحفيز الكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزامات بالسياسات الادارية الموضوعية[1].

- تلك الاساليب والسياسات الرقابية التي يتوصل اليها الرؤساء الاداريون لضمان تنفيذ العمليات والاوامر الصادرة الى مرؤوسيهم اي الرقابة التابعة من الجهاز الاداري الحكومي نفسه على العمل المؤدي له[2].

- ونجد ايضا ان الرقابة الداخلية على انها الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة لتحقيق الاهداف التالية: حماية الاصول، اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة، تشجيع الالتزام بالسياسات الادارية[3].

ثانيا - أهداف نظام الرقابة الداخلية وأهميتها

تم التطرق إلى أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية.

1- أهداف نظام الرقابة الداخلية

الاهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية:

أ- التحكم في المؤسسة:

ان التحكم في الانشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الانتاج داخلها وفي نفقاتها، وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي اليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد اهداف هياكلها. من اجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها والمساعدة على خلق رقابة على مخلف العناصر المراد التحكم فيها [4].

---

[1]: وجدي جامد حجاري، اصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي، دار التعليم الجامعي، مصر 2010، ص ص: 81-82.

[2]: نعيمة قلقول، دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية، مذكرة ماجيستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2018، ص: 23.

[3]: عبد الفتاح الصحن نور احمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص: 263.

[4]: رميساء كراد، دور اليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016، ص: 12.

ب- حماية الاصول:

حماية اصل المؤسسة تكون من خلال فرض حماية مادية محاسبية لجميع عناصر الاصول، هذه الحماية تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على اصولها من كل الاخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الانتاجية بمساهمة الاصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الاهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة[1].

ج- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:

ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية ومدى ملاءمتها وتكاملها لضمان نوعية جيدة للمعلومات وهذا في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من اجل الوصول الى نتائج معلوماتية كما ان تجهيز هذه البيانات المحاسبية يتم عبر نظام المعلومات المحاسبي، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الانشطة المختلفة بالمؤسسة، وتتم هذه العمليات من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن تصريح العمليات وتنفيذها وتسجيلها دفتريا والمحاسبة عن نتائجها [2].

د- الالتزام بالسياسة الإدارية:

تتم ترجمة أهداف المؤسسة إلى من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تغطي جوانب المؤسسة كافة وتصدر الإدارة بذلك قرارات وتعليمات توجهها الى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، وسواء كانت هذه القرارات والتعليمات كتابية أو شفوية فإنها تخضع إلى عملية تعديل بما قد يؤدي إلى عدم فهم القصد الصحيح منها من جانب منفذين الأمر الذي يستوجب أن تكون هذه التعليمات الادارية واضحة وملائمة لا تحمل التأويل حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها كما رسمت بما يسمح بالقول ان درجة إستيعاب السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المتضمنة في القرارات والتعليمات والتمسك بها وتطبيقها تنعكس على تحقيق أهداف المؤسسة[3].

هـ- تشجيع العمل بكفاءة:

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الإستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية في نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط، بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

إضافة إلى ما يلي[4]:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛

---

[1] : رميساء كراد، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2]: خولة ذيب، مهنة محافظ الحسابات كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 41.

[3]: رميساء كراد، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[4]: زكريا قلالة، دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر في الفحص المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2014، ص: 77.

- حماية اصول المشروع من الاختلاس والتلاعب؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم سياسات والقرارات الادارية؛
- رفع مستوى الكفاية الانتاجية؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الاداري؛
- تقييم مستويات التنفيذ في الاقسام المختلفة في المؤسسة.

1- أهمية الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الاهداف والخطط الاقتصادية، حيث لا تقل اهميتها عن التخطيط وتساعد الرقابة الادارية فيما يلي:[1]

أ- التعامل مع حالات عدم التأكد:

عادة ما يكون هناك عوامل بيئية تحدث تغيرات، مثلا حالات عدم التأكد على المنتج الالكتروني أو كمية مواد الخام المتوفرة، أن هذه الاشياء لا تتماشى مع الخطط والبرامج الموضوعة أو أهداف الدراسة التي سيتم تنفيذها وتحقيقها مستقبلا لذلك تحتاج الإدارة إلى نظام رقابي فعال لكشف الانحرافات وتصحيحها ومتابعة أنشطتها وتحقيق اهدافها.

ب- الكشف عن الانحرافات:

تساعد الرقابة الادارة في الكشف المبكر عن بعض الانحرافات والاشياء غير العادية، مثلا حدث عيب ما في منتج، ارتفاع التكاليف، كل مثل هذه الاشياء الغير عادية تحتاج الى وقفة جادة من الادارة بمساعدة الرقابة لأنه يوفر للإدارة الوقت والجهد والمال ويتم تحديد المشكلات في بدايتها قبل تعقدها.

ج- تحديد الفرص:

تتمثل اهمية الرقابة للإدارة في مساعدتها على تحديد الفرص الاستثمارية المستقبلية، تساعد الادارة في اتخاذ قراراتها بشكل سليم ووضع استراتيجيات تجارية وتسويقية ناجحة.

د- ادارة الحالات المعقدة :

تعمل الرقابة على ادارة المواقف الصعبة التي قد تواجه الادارة، بسبب اتساع حجم النشاط وحجم المؤسسة وارتباطها بمشاريع وعمليات كبيرة في ظل العمل في السوق الدولية.

هـ- تفويض الصلاحيات:

وجود نظام رقابي فعال يعطي هامش امان للإدارة بتفويض صلاحيات للمستويات الادارية الاقل.

يتوقف نجاح نظام الرقابة الداخلية على ما يلي[2]:

---

[1]: محمد حيدر موسى شعت، اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017، ص: 28.

[2]: عويشة دواجي، دور الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص: 7.

- كفاءة وفعالية رقابة ومتابعة وتقييم اداء ما تقوم به المؤسسة من انشطة وبرامج؛
- زيادة كفاء اداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم؛
- مدى تدقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج الوحدة؛
- ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الاطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من تفصيل خاص بإجراءات مراجعة العمليات وانشطة المؤسسة؛
- المساعدة على اكتشاف اي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة قبل وقوعها حتى يتمكن من تجنبها، ويمثل جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب ان تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

ثالثا - أنواع نظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع ويحتوي كل نوع على مجموعة من الإجراءات والتدابير بغرض تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية بشكل عام، وتتمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[1]:

أ - الرقابة الإدارية:

تتضمن الاساليب والنظم والخطط التي تتعلق بفحص وتقويم وتنمية النواحي التشغيلية وتشجيع العاملين على الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات وتشخيص المخالفات نواحي القصور وإقتراح أنجح السبل لحلها وتفادي حدوثها مستقبلا، وتتكون الرقابة الإدارية من وسائل متعددة وهي:

- الموازنات التقديرية؛
- حسابات التكلفة؛
- التقارير الإحصائية؛
- تقارير الأداء؛
- الرقابة على الجودة؛
- برامج تدريب الموظفين.

كما نجد أن للرقابة الادارية الفعالة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

- تعكس الرقابة طبيعة النشاط واحتياجاته؛
- يجب على النظام الرقابي ان يبلغ عن الانحرافات بسرعة؛
- يبين نظام الرقابة الاعمال التصحيحية؛
- يجب تزويد المرؤوسين بتغذية عكسية عن الاداء.

[1]: عامر حاج دحو، التدقيق القائم عل تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018، ص: 56-57.

ب- الرقابة المحاسبية: تشمل الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى اختبار الكشوفات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات، ودرجة الاعتماد عليها ويهدف الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية الى تحقيق هدفي الحماية والدقة وهناك وسائل متعددة للرقابة المحاسبية منها:

- نظام القيد المزدوج؛
- رقابة الحسابات.
- اتباع موازين المراجعة الدورية؛
- اتباع نظام المصادقات؛
- اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول؛
- امداد الادارة بالبيانات المحاسبية والمالية بصفة دورية.

ج- نظام الضبط الداخلي:

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وذلك بجعل عمل كل موظف يراجع بواسطة موظف اخر لضمان حسن سير أعمال المؤسسة. وتشمل جميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الغش والإختلاس ولتحقيق ذلك يعتمد على تقسيم العمل مع تحديد الإختصاصات.

رابعا - طرق تقييم الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الإنطلاق التي يبدأ عندها المدقق عمله، وعلى ضوء ما يفسر عنه فحص لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كميات الإختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب.

ولا يقتصر فحص وتقييم أنشطة الرقابة الداخلية لأي بنك على تلك الانظمة كما وضعتها الإدارة في كراريس او كتيبات أو نشرات، ومن الوسائل المستخدمة للتعرف على النظام المطبق في البنوك وتقييم مدى كفايته ما يلي[1]:

1- الاستبيان

يضم إستفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة من الأسئلة الى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها الى المدقق والذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل. ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب ان تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات بنعم على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة ب لا على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية.

---

[1]: الصديق بن يحي، عثمان حسام الدين، دراسة وتقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماستر في الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014، ص ص: 55 – 56.

من مزايا الإستبيان سهولة التطبيق لمختلف المؤسسات ومرونة الاسئلة بما يضمن لبراز معظم خصائص النظام المحاسبي للمؤسسة، وتوفير الوقت حتى يستغني المدقق عن انشاء برنامج جديد لكل عملية تدقيق منفردة. كما تتمتع طريقة الإستبيان بأن العملاء لا يعترضون على تطبيقها عادة حيث ينظرون إليها كجزء من إجراءات التدقيق المعتادة، وهو ما لا يتوفر في طريقة الاستفسار الشفوي المباشر وبالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض إلى عدم مراعات الظروف الخاصة بكل مؤسسة، وكذلك فإن وجود الإستبيان قد يقود القائمين عليه من مساعدي المدقق إلى الإكتفاء به وعدم إجراء اية إستفسارات أخرى قد تستلزم منها الظروف. وللتغلب على هذه العيوب أو التقليل من أثرها بإمكان المدقق تحضير استبيانات خاصة بكل نوع من المؤسسات على حدا، والإبتعاد عن الإستبيان الموحد، كذلك عليه القيام بمراجعة الإستبيان وتعديله سنويا.

2- الملخص التذكيري

يقوم المدقق هنا بوضع اسس وقواعد نظام رقابة داخلية سليم، وذلك دون تحديد اسئلة واستفسارات معينة كما في الاستبيان.

ميزة هذه الطريقة الإقتصاد في وقته دون الإغفال الهام من النقاط، أما عيوبها فتتحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني، كما أنها لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة الى كون هذا الملخص أمر متروك لكل مدقق على حدة يصنع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة.

1- التقرير الوصفي

يقوم المدقق هنا بوصف الاجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورية المسندية وهي طريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الى حد ما، ويهدف التقرير الوصفي الى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها، اما عيبه فيلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة الناكد من تغطية جميع جوانب الرقابة في ذلك التقرير.

2- دراسة الخرائط التنظيمية

يقوم المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة، وخرائط الدورات المسندية لمختلف عمليات المشروع كالمبيعات، والنقدية.... ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها لان الخرائط تظهر الوقائع العادية اما الاجراءات الغير عادية فلا تظهر بالرغم من كونها مهمة لعملية التدقيق في معظم الاحيان والحالات.

3- فحص النظام المحاسبي

يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن انشائها وتدقيقها، وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندي.... ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية تتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها على أنها قد تصبح مطولة في

المؤسسات الكبيرة خاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه. ويجب أن لا يغرب عن البال أنه بإمكان المدقق أن يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وعليه في جميع حالات الإجتماع بمساعديه وافهامهم أن الهدف من أي وسيلة كانت هو التوصل إلى الحكم على درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية المستعمل، وأن الوسيلة مجرد إجراء عادي لأن الجزء المهم يتمثل في مقدرة المدقق على إستعراض نتائج ذلك الإجراء والخروج بحكم دقيق حول نظام الرقابة الداخلية، هذا كما يجب أن تكون الوسيلة شاملة لجوانب عمليات المشروع المتعددة[1].

المبحث الثاني: عرض ومقارنة الدراسات السابقة

من خلال الأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر فقد إستطعنا الحصول على بعض الدراسات التي يمكنها أن تقدم نموذج عن الرقابة الداخلية، كما ان هذه الدراسات التي وجدناها ركزت على تقييم الرقابة الداخلية وفعاليتها لمعرفة المخاطر من اجل رفع مستوى اداء البنوك، حيث تم استعراض أهم ما توصلنا اليه من هاته الدراسات بالترتيب حسب التسلسل الزمني على النحو التالي:

المطلب الأول: عرض الدارسات السابقة

سنتطرق الى بعض الدراسات الموجودة في الجزائر.

أولا- الدراسات المحلية

1- دراسة رتيبة عبة، مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نشاط البنوك التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان دور البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الاقتصاد ورقابتها التي تعمل على تحديد أهداف معينة خاصة بها، كما تمكن رقابة البنوك من إستخدام الموارد بفعالية أكبر كما تخفض من الأخطاء والغش المصرفي.

2- دراسة بديعة مدفوني، الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، 2013، حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان المخاطر التي يتعرض لها البنك ودور الرقابة المصرفية في لجنة بازل للتصدي لها.

من اهم النتائج المتوصل اليها:

- تلعب الرقابة المصرفية دور كبير في تحسين مستوى اداء البنوك عن طريق مواجه المخاطر.

3- دراسة يوسف بو خلخال، اثر تطبيق النظام المصرفي الامريكي على فعالية الرقابة على المصارف التجارية، عبارة عن مقال، 2009.

هدفت هاته الدراسة الى تحديد المخاطر والتنبؤ بها لتفادي حدوثها في المستقبل.

وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلي:

---

[1]: خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1998، ص: 169.

- لنظام التقييم الرقابي جوانب ايجابية وله دور هام في تغذية عمليات الرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض نقاط الضعف؛

- تحديد الانحرافات والاخطاء التي تعد عنصر مهم في البحث عن جذور المشكلات البنكية واهم مسبباتها.

4- دراسة حورية حمدي، اليات رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية وفعاليتها، مراسلة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005، حيث هدفت هذه الدراسة الى استعراض مختلف اليات واساليب الرقابة المصرفية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية وتقييم فعاليتها.

توصلت هذه الدراسة الى نتائج نذكر منها:

- المصرف المركزي يلعب دور مهم في مراقب مدى تطبيق المصارف التجارية للمعايير من خلال فرض اليات لتطبيق هذه الرقابة كأليات الرقابة الداخلية الرقابة الخارجية.

ثانيا - الدراسات العربية

1- دراسة سعيد كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2004، كما تهدف هذه الدراسة الى بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة وحماية الأصول، كما تهدف إلى بيان دور الرقابة في التعرف على جوانب الخلل والقصور من بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

- ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى عدم الوصول إلى الأهداف المرغوب فيها؛

- عدم اكتشاف الاخطاء والتنبؤات بها هذا راجع لعدم فعالية الرقابة وكفايتها وهذا ما يؤدي الى تدني مستوى اداء البنوك وإنخفاظ الكفاية الانتاجية للسلطة الفلسطينية.

2- عيد عباد مناور راشيدي، تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في لبنوك التجارية، رسالة ماجيستير، الكويت، 2010.

ومن بين الفرضيات المقترحة نجد:

- لا تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية؛

- لا تواجه البنوك التجارية الكويتية اية صعوبات تحد من فاعلية الرقابة الداخلية فيها؛

- تهدف هذه الدراسة الى بيان العوامل التي تقف وراء ازمة البنوك.

توصلت هاته الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها:

- الرقابة الداخلية تلعب دور كبير في تشخيص الاخطاء والانحرافات، اضافة الى زيادة فاعلية الاداء في تلك البنوك.

ثالثا - الدراسات الأجنبية

سنتطرق الى بعض الدراسات الموجودة خارج الجزائر منها:

1- دراسة Zhang واخرون بعنوان: Audit committee quality, auditor, independence, and hnternal control weaknesses. في سنة 2017، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على

جودة لجان التدقيق وإستقلالية المدقق والإفصاح عن الضعف الذي يواجه نظام الرقابة الداخلية بعد تطبيق قانون Sarabans-Oxley ، من بين النتائج المتوصل إليها ما يلي :

يمكن تصنيف الشركات على أن هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية إذا وجد في لجان التدقيق خبراء ماليون أقل كفاءة أي أن ليس لهم تخصص في المحاسبة المالية وكذلك يمكن إعتبار هذه الشركات ذات رقابة داخلية ضعيفة إذا كان المدققون أقل إستقلال بالإضافة الى ذلك فالشركات والمؤسسات التي تتبع سياسة تغيير المدقق الحديث تبدو ذات رقابة أقل ضعفا.

2- دراسة Ayagre واخرون بعنوان :The Effectvieness of Internal Control Systems of Banks: The Case of Ghanaian Banks. في سنة 2014، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية التي تتبعها البنوك والانشطة الرقابية المستخدمة وفقا لإطار لجنة رعاية المؤسسات coso. مجتمع الدراسة يكون من المدراء الرئيسيين ومدراء التدقيق في البنوك الغانية. وإستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة للاجابة عليها لتحقيق أهداف البحث. وتم استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss لغرض تحليل البيانات. وتوصلت الدراسة بعد اجراء تحليل البيانات الى نتائج عديدة أهمها وجود ضوابط قوية في بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية في البنوك.

3- دراسة Bayoud Sayyad بعنوان: The Impact of Internal control and Bisk Management on Banks in Palestine. في سنة 2015، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الرقابة الداخلية على البنوك العاملة في فلسطين والتعرف على أثار الاصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك، والتخفيف من أثارها. تم اجراء هذه الدراسة في فلسطين وتم إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الإعتماد على الإستبانة كأداة للدراسة بهدف جمع البيانات التي تخص الدراسة.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها أن أنظمة الرقابة الداخلية وادارة المخاطر في فلسطين عموما لها تأثير إيجابي من حيث الكمية وكذلك الاداء النوعي لها، تبين النتائج أيضا من خلال عملية التقييم بأن حالات الفساد والأخطاء والاحتيال قد انخفضت وإضافة الى ذلك فإن الممارسات المعمول بها في هذه البنوك متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الإلتزام، نتيجة الاصلاحات التي طرأ على إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تلك المصارف.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في المطلب الاول والثاني نجد وجود تشابه وإختلاف في بعض الجوانب في هذه الدراسات والدراسة الحالية أهمها ما يلي:

أولا- أوجه التشابه

تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة في بعض الامور نلخصها كالتالي:

الجدول (01-02): أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

	الدراسة	أوجه التشابه		
		الأهداف	**الأدوات**	**النتائج**
المحلية	**رتيبة عبة.**	هدفت الى دور البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الإقتصاد وبإستخدام الموارد بفعالية أكبر وتخفيض الأخطاء والغش المصرفي.		- الرقابة جهاز يحمي البنوك من المخاطر؛ - تفعيل دور الرقابة لحماية وضمان سير البنوك وتجنب لمخاطر.
	بديعة مدفوني.	تحديد المخاطر والتنبؤ بها لتفادي حدوثها في المستقبل.	الإستبيان والأدوات الإحصائية.	- لنظام التقييم الرقابي جوانب إيجابية في الكشف عن نقاط الضعف وتحديد الإنحرافات.
	يوسف بو خلخال.	ذكر المخاطر التي يتعرض لها البنك ودور الرقابة المصرفية في لجنة بازل للتصدي لها.		- لنظام التقييم الرقابي جوانب إيجابية وله دور هام في تغذية عملية الرقابة بالمعلومات التي تكشف عن نقاط الضعف.
العربية	**سعيد كلاب**	بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على الأصول.	الإستبيان والأدوات الإحصائي	- ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى عدم الوصول إلى الأهداف المرغوب فيها.
	عبد عباد مناور راشيدي		الإستبيان والأدوات الإحصائية.	- الرقابة الداخلية تلعب دور كبير في تشخيص الأخطار والانحرافات.
الأجنبية	Zhang **واخرون**			
	Ayagre **واخرون**	تقييم نظام الرقابة الداخلية.	الإستبيان والأدوات الإحصائية.	
	Bayoud Sayyad	معرفة أثر الرقابة الداخلية على مستوى أداء البنوك.	الإستبيان والأدوات الإحصائية.	للرقابة الداخلية دور في تحديد الأخطاء.

ثانيا: أوجه الإختلاف

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

الجدول (01-03): أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

	الدراسة	أوجه الإختلاف		
		الأهداف	الأدوات	النتائج
المحلية	**رتيبة عبة.**	إستخدام الموارد بفعالية من طرف البنك التجاري.	دراسة حالة.	
	بديعة مدفوني.	دور لجنة بازل في التصدي للمخاطر البنكية.		تلعب لجنة بازل دور مهم في تحسين أداء البنوك.
	يوسف بو خلخال.	التنبؤ بالمخاطر.	دراسة حالة.	تحديد الإنحرافات التي تعد عنصر مهم في البحث عن المشكلات البنكية.
العربية	**سعيد كلاب**	بيان العوامل التي تقف وراء أزمة البنوك.		إنخفاظ الكفاية الإنتاجية راجع لتدني مستوى أداء البنوك.
	عبد عباد مناور راشيدي	بيان العوامل التي تقف وراء أزمة البنوك.		للرقابة الداخلية دور كبير في زيادة فاعلية الأداء.
الأجنبية	Zhang **واخرون**	التعرف على دور لجان التدقيق وإستقلالية المدقق.	دراسة حالة.	يتم تشخيص فعالية الرقابة الداخلية عن طريق إستقلالية المدققين.
	Ayagre **واخرون**	تقييم نظام الرقابة الداخلية		وجود ضوابط قوية في بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية في البنوك.
	Bayoud Sayyad	هدفت إلى معرفة أثر المخاطر على البنوك.		الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر لها تأثير إجابي من حيث درجة الإلتزام.

الخلاصة:

نستخلص من خلال ما تقدم في هذا الفصل جملة من النتائج التالية:

- تعد الرقابة وظيفة إدارية تقيس اداء الموظفين لضمان حسن سير العمل؛
- تضمن الرقابة المصرفية أن كل نشاط داخل المصرف يحدث وفقا لما خطط له؛
- تحافظ البنوك التجارية على النزاهة وسرية المعلومات؛
- يعمل تقييم نظام الرقابة الداخلية على حماية موجوداتها من الضياع والإهمال، بإستخدام طرق وأدوات ووسائل إدارية ومحاسبية؛
- يعمل نظام الرقابة الداخلية على ضمان صدق المعلومات المحاسبية التي تحويها القواعد المالية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية حول اتجاه تطبيق المؤشرات المالية ضمن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر.

تمهيد:

حاول المشرع الجزائري إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلى تكييف المنظومة المصرفية مع مقررات لجنة بازل 3 تبني العديد من القوانين من أجل النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية الذي يسعي بما يتفق مع أهدافها، ومن أجل معرفة ذلك نقوم بدراسة استبيانيه علي عينة من وكالات البنوك الجزائرية علي مستوى ولايتي عين الدفلى والشلف بتوزيع استمارات استبيان لهم قصد الاجابة عليه من أجل معرفة مستوى أدائها، للمزيد من التفاصيل نتطرق إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة؛
- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

سنتطرق في هذا المبحث لوصف مجتمع الدراسة والعينة، اضافة لذكر أداة جمع البيانات وطرق إعدادها واختبار صدقها وثباتها، ومصادر الحصول على المعلومات والأدوات والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: طريقة جمع البيانات.

يتم في هذا المطلب عرض الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية، من خلال اختيار مجتمع الدراسة وعينته وتحديد المتغيرات اضافة الى طرق جمعها.

أولا- اختيار مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المسؤولين العاملين في البنوك التجارية في كل من ولاية عين الدفلى والشلف، نعني بالعينة العشوائية بأنها عملية اختيار عينة من المجتمع بحيث يكون لكل فرد من أفراد المجتمع نفس فرصة الاختيار (احتمال متساوي)، هذا يعني أن أي تشكيلة من الأفراد سيكون لها نفس احتمال الظهور(الاختيار)[1]، حيث نجد أسلوبين لاختيار العينة العشوائية[2]:

- الإختيار بالإرجاع: معناه عند اختيار مفردة من المجتمع فإنها تعاد مرة ثانية من المجتمع ليتم اختيار المفردة الثانية، أي لنفس المفردة فرصة الظهور مرة أخرى؛
- الاختيار بدون ارجاع: معناه عند اختيار المفردة الأولى لا يعاد ارجاعها ثانية إلى المجتمع وانما يتم اختيار مفردة أخرى مما تبقى في المجتمع، أي لا توجد فرصة أخرى للمفردة في الظهور.

قمنا بتوزيع ستين(60) استمارة استبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة و التي استرجعنا منها تسعة وخمسين(59) استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة، حيث تم استبعاد (1) استمارة لم نستطع استرجاعها من احدى البنوك التجارية، قمنا بالتسليم المباشر لاستمارات الاستبيان و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-01): إحصائيات الإستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	60	% 100
عدد الاستبيانات الملغاة	01	%1.66
عدد الاستبيانات المسترجعة	59	%98.33

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على إستمارة الإستبيان.

ثانيا- تحديد متغيرات الدراسة: إشتمل موضوع دراستنا على متغير واحد وهو فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل إحترام الوكالات عينة الدراسة للجوانب الأساسية وهي: نظام رقابة العمليات

---

[1]: حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، طرق الإحصاء الوصفي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 40.

[2]: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وادارة الأعمال مع استخدام برنامج ال SPSS، دار وائل، عمان ، الطبعة الأولى، 2009، ص: 24.

والاجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي، قياس المخاطر والنتائج، انظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، نظام حفظ الوثائق والأرشيف وقواعد الحوكمة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

تعتبر أدوات الدراسة في البحث العلمي الطرق التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث، والتي تساعد في دراسة وتحليل مشكلة الدراسة وبعد ذلك التوصل إلى النتائج، حيث تم استخلاص الأدوات اللازمة لدراستنا إعتمادا على الدراسات المذكورة في الفصل الأول، والمتمثلة فيما يلي:

أولا- أدوات جمع البيانات: يقصد بأداة البحث الوسيلة التي تتم بواسطتها جمع البيانات، بهدف إختبار فرضيات البحث، حيث تتمحور أدوات دراستنا في كل من:

1- **الإستبيان:** عبارة عن أداة تشمل مجموعة من الأسئلة المكتوبة بهدف الحصول على معلومات أو أراء من أفراد العينة حول ظاهرة ما أو موقف معين[1]، و التي تم الإستعانة بها في جمع المعلومات، حيث تم تصميمه ليتم توجيهه إلى مسؤولي البنوك التجارية في كل من ولاية عين الدفلى وشلف، وتم تقسيم الإستبيان إلى محورين:

أ- محور البيانات الشخصية: يتكون من المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ويحتوي على خمسة (05) فقرات المتمثلة في: الجنس، المستوى الجامعي، الشهادة الجامعية، الخبرة والوظيفة.

ب- محاور الاستبيان: متعلقة بمدى تطبيق مبادئ الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وتم تقسيمه إلى ستة (6)محاور، المحور الأول خاص بنظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية يضم اثني عشر(12) سؤال، المحور الثاني يتمحور حول التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات مقسم إلى سبعة (7) أسئلة، المحور الثالث المتمثل في أنظمة قياس المخاطر والنتائج يحتوي على عشرة (10) اسئلة، المحور الرابع يدرس أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر فيه ستة (6) أسئلة، المحور الخامس يحتوي نظام حفظ الوثائق والارشيف يضم خمسة (5) أسئلة والمحور السادس متضمن قواعد الحوكمة بتسعة (9) أسئلة.

2-**المقابلة:** يقصد بها قيام الباحث بطرح أسئلة محددة ومعدة مسبقا على الشخص المقصود، إستخدمت هذه الأداة بهدف الحصول على معلومات ذات مصداقية من عينة من مسؤولين البنوك[2].

3- **المقاييس الإحصائية:** تم إستخدام بعض المقاييس الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية المعروفة باسم (SPSS) النسخة (25.0) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة بآراء عينة الدراسة حول فرضياتها، كما سيتم إستخدام الإختبارات الإحصائية اللامعلمية.

ثانيا- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: بعد إستلامنا لإستمارات الإستبيان الموزعة ومن أجل تحليل البيانات التي تحتويها للحصول على مخرجات لجميع عباراته ومحاوره ومعرفة مدى موافقة أفراد عينة

---

[1]: محمد خير، سليم أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية ال SPSS، دار صفاء، الطبعة الأولى، 2005، ص: 2.

[2]: عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظام SPSS، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 18.

الدراسة على محاور الإستبيان، فقد تم إستخدام الأدوات التالية:

1- **مقياس ليكارت الخماسي:** أسلوب لقياس الإتجاهات والأراء الذي يستخدم في تحليل الدراسات الاستبيانية، وهو مقياس ترتيبي حيث تتراوح أوزان الإجابات فيه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) : مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مجال المتوسط حسابي	[5.00-4.20]	[4.20-3.40]	[3.40-2.60]	[2.60-1.80]	[1.80-1]
مستوى الموافقة.	عالي جدا	عالي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

المصدر: إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي، دار الصفاء، عمان، 2013، ص: 22.

2- **معامل الاختلاف:** هو مؤشر يدل على درجة الإنسجام في إجابات أفراد العينة حول عبارات الإستبيان، الذي يفيد أنه كلما كانت قيمته منخفضة كلما كان الجواب أفضل و أكثر انسجاما حول عبارات هذا الإستبيان، يحسب وفق العلاقة التالية:

$$C_v = \frac{\sigma}{\bar{x}} \times 100$$

3- **الإنحراف المعياري:** ذلك من أجل التعرف علي مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة إتجاه كل عبارة، وهو الجذر التربيعي لمجموع مربعات الإنحرافات عن وسطها الحسابي مقسوم على حجم العينة و مربعه يساوي التباين (σ)، ويحسب عن طريق العلاقة التالية[1]:

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2}{n}}$$

4- **اختبار ألفا كرونباخ:** يعتبر من أشهر مقاييس الثبات الداخلي لأداة جمع البيانات حيث يتم فيه إيجاد معامل الإرتباط بين عبارات الأداة مع بعضها البعض، ويعتبر اختبار مناسب يستخدم لتقدير الثبات من خلال الإتساق الداخلي، إذ عندما تكون درجة الإتساق كبيرة ذلك يعني أن النتائج تكون مماثلة مهما إختلفت الفترات الزمنية، معناه كلما كان ألفا كرونباخ عاليا كلما كان الإستبيان ثابتا أكثر[2] لذلك تم الإعتماد عليه في دراستنا لقياس ثبات الإستبيان، الجدول التالي يوضح حدود تقديرات الثبات لهذا الاختبار:

الجدول رقم (02-03): مجال تقدير الثبات بواسطة ألفا كرونباخ

فئات التصنيف	تقدير الثبات
$\alpha \geq 0.90$	**ممتاز.**
$0.80 \leq \alpha < 0.9$	**جيد.**
$0.70 \leq \alpha < 0.80$	**مقبول.**

[1]: ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العملي، الطبعة الرابعة، دار الصفاء، عمان، 2010، ص: 275.

[2]: محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2005 ، ص: 60.

$\mathbf{0.60 \leq \alpha} < 0.70$	**تساؤلي.**
$\mathbf{0.50 \leq \alpha} < 0.6$	**ضعيف.**
$\mathbf{\alpha \leq 0.50}$	**غير مقبول.**

Source : asian people journal,review on the internal consistency of a scale : the empirical example of the influence of humancatital investment on malcom baldridge auality principlesintvet institution ,24 septembre 2019.

5- **معامل ارتباط سبيرمان:** هو معامل يستعمل في البيانات الوصفية التي يستحيل عندها استخدام البيانات العددية بطريقة بيرسون ويستخدم كذلك في البيانات الرقمية لتسهيل العمليات الحسابية متغيرين وتنحصر قيمته $-1 \leq r_p \leq +1$، لذا استعنا به في معرفة الارتباط الخطي بين عبارات المحورين والدرجة الكلية للمجال[1]

6- **معامل الارتباط بيرسون:** مؤشر إحصائي يستخدم لقياس القوة الإرتباطية الخطية بين متغيرين كميين[2]، أي يقيس مقدار واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين وتنحصر قيمته $-1 \leq r_p \leq +1$، كما تحدد اشارته اتجاه العلاقة كونها عكسية او طردية، لذا إستعنا به لتحديد مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة[3].

7- **معامل الارتباط:** يعبر عن درجة العلاقة بين متغير كمي ما مع متغير آخر، ويقصد به القيمة العددية للعلاقة الإرتباطية بين المتغيرات ويرمز له ب r ويقع بين 0 و 1 لذا تم استخدامه في الدراسة لمعرفة درجة الارتباط بين متغيرات المحورين[4] .

معامل الارتباط	ايجابي	سالب
عالي جدا.	0.98 ;1	-0.98 ;-1
عالي	0.75 ;0.98	-0.75 ;-0.98
متوسط	0.50 ;0.75	-0.50 ;-0.75
ضعيف	0.33 ;0.5	-0.33 ;-0.50
ضعيف جدا	0.33 ;0.33-	

Source : pqtrich piget, gestion de portefeuille-econo, icq,pqris , 2004 ,p 19.

8- **المتوسط الحسابي:** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية، وهو القيمة التي تقع في منتصف البيانات، بحيث يكون مجموع القيم الواقعة قبله مساوية لمجموع القيم الواقعة بعده[5]، ومن خلاله يمكن حساب الإنحرافات وترتيب

---

[1]: عزام صبري، مرجع سبق ذكره، ص: 365.

[2]: حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، مرجع سابق ذكره، ص: 265.

[3]:جمال محمد شاكر، المرشد في التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام SPSS، الطبعة الاولى، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 287.

[4]: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

[5]: مصطفى الخواجة، مقدمة في الإحصاء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 89.

عبارات كل عنصر حسبأ على متوسط.

9- **النسب المئوية والتكرارات:** لمعرفة مدى إرتفاع و إنخفاض إستجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور الأول والثاني للدراسة.

10- **إستخدام إختبار**(T-Test): بهدف دمج أراء عينة الدراسة في عينة واحدة لإختبار فرضيات الدراسة، التي تتعلق بالوسط الحسابي ويشترط لإجراءه أن تكون العينة عشوائية وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض.

11- **مستوى المعنوية:** تمثل الحد الأعلى لاحتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول، وبذلك فإن مستوى المعنوية α هي تعين منطقة الرفض تحت منحنى توزيع اختبار الاحصاءة مثل t[1]، تم استخدام المستوى (0.005) في دراستنا لمعرفة ما اذا كان للعبارات دلالة إحصائية.

ثالثا - صدق وثبات الإستبيان: تعد عملية ضبط الاستبيان قبل توزيعه على الفئة المستهدفة عملية هامة، بكونها أداة قياس علمية يعتمد عليها في جمع البيانات وتعميم النتائج، ويتم التأكد من ذلك كما يلي:

1- **صدق الإستبيان:** يقصد بصدق فقرات الإستبيان أن تكون الأسئلة الموجودة في الإستبيان مفهومة وقادرة على تحصيل معلومات لمتغيرات الدراسة، وقمنا بالتأكد من صدق الإستبيان من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) وصدق الإتساق الداخلي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02-04): الفرق بين الصدق الداخلي والصدق الخارجي

أساس المقارنة	الصدق الداخلي	الصدق الخارجي
المعنى العام	مدى خلو التجربة أو الدراسة من الأخطاء ، اي الاختلاف في القياس يتم إرجاعه إلى المتغير المستقل ولا شيء غيره.	مدى إمكانية الاستدلال بنتائج البحث أو التجربة على العالم الخارجي.
بؤرة الإهتمام	السيطرة والتحكم بالمتغيرات الخارجية أو ما تعرف باسم المتغيرات المربكة.	تطبيق النتائج على الحالات العملية المشابهة.
التعريف	مقياس مدى دقة التجربة أو الدراسة.	معرفة مدى إمكانية تعميم العلاقة السببية المكتشفة في التجربة من عدمه.
طبيعة العمل	تحديد مدى قوة أساليب البحث وتصميمه.	مدى إمكانية تعميم نتائج البحث على العالم الخارجي.
تعميم الوصف	درجة ضمان الاستنتاج النهائي ومدى صحته.	درجة تعميم النتيجة على سياق اخر.
الاستخدام	معالجة أو منع التفسيرات البديلة لنتيجة التجربة أو الدراسة.	تعميم النتائج.

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على: فهد بن سليمان الشائع، التصميم التجريبي المحددات والمهددات، على الرابط الإلكتروني:ecsme.ksu.edu.sa/sites/ecsme.ksu.edu.sa/files/attach/157.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2021/06/09، ص ص:5-7 .

2- **الصدق الظاهري:** يقصد به الشكل العام للإستبيان من حيث نوع المفردات وكيفية صياغته ومدى وضوحه

[1]: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

ومناسبته للغرض الذي وضع لأجله، فبعد إعداد الإستبيان بصيغته الأولية تمت مراجعته مع المشرف، وأخذ رأي المحكمين لإخراجه في شكله النهائي، وتتمثل أهم الملاحظات التي تم إبداؤها فيما يلي:

- حذف بعض الأسئلة ودمج البعض الآخر؛
- إعادة صياغة بعض العبارات وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية؛
- ترتيب العبارات ترتيب تسلسلي لإعطاء لكل مجموعة من العبارات دلالة واضحة.

في ضوء أراء المحكمين قمنا بإجراء ما يلزم وتم التوصل إلى الصورة النهائية حيث تكون من تسعة وأربعون(49) عبارة وخمس (05) أسئلة بخيارات.

3- **صدق الاتساق الداخلي:** يقصد به مدى اتساق جميع عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه (أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر)، وباستخدام معامل الارتباط لسبيرمان سنوضح ذلك أدناه:

أ-الصدق الداخلي لعبارات المحور الاول: يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول الخاص بنظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية، والنتائج كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-05): معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الاول.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تتضمن الوكالة رقابة دائمة و دورية لمطابقة و امن ومصادقة العمليات.	0.545	0.000
02	تتوفر الوكالة على نظام رقابة داخلية يهدف الى التأكد من احترام ومطابقة العمليات.	0.344	0.000
03	تعين وكالتكم مسؤول مكلف بالتنسيق وفعالية الرقابة الدائمة والاخر مكلف بالسهر على توافق الرقابة الدورية.	0.346	0.000
04	في حالة عدم تبرير حجم عمليات البنك تقع مسؤولية الرقابة الدائمة والدورية على اشخاص مختلفين.	0.484	0.000
05	يقدم مسؤولو وكالتكم الخاصين بالرقابة الدائمة والدورية تقريرا عن ممارسة مهامهم الى الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.	0.462	0.000
06	تضمن وكالتكم وجود الاستقلالية التامة لكل من الاجهزة المكلفة بالرقابة	0.810	0.000
07	هناك مسؤول خاص بالسهر على تنسيق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة يتم ابلاغ اسمه الى اللجنة المصرفية.	0.742	0.000
08	تلزم وكالتكم وضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة.	0.419	0.000
09	في حالة عدم تبرير حجم البنك تقع مسؤولية رقابة عدم المطابقة على شخص محدد.	0.514	0.000
10	تسمح وكالتكم بمتابعة التغيرات الطارئة على عملياتها مع وجود تلائم بين نشاط مسؤولو رقابة المطابقة والوسائل المسطرة لهم.	0.667	0.000
11	تضمن وكالتكما للمستخدمين الاطلاع على التزامات المطابقة.	0.516	0.000
12	تحدد الوكالة الاجراءات الازمة للوقاية من تضارب المصالح مع ضمان اخلاقيات المهنة.	0.607	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول رقم (02-05) أعلاه أن كل معاملات الإرتباط عند مستوى المعنوي (sig)0.05 ≤ α لكل عبارات المحور الأول من الدراسة أقل من 0.05 ≤ α، كما نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الإرتباط r المحسوبة لأغلب العبارات أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ(0.33)، وهذا يدل على أن أغلب عبارات المحور الأول من الدراسة تتمتع بمعامل صدق عالي.

ب-الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني: يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني الخاص بالتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، والنتائج كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-06):معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الثاني.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تحترم وكالتكم المعلومات الواردة في الحسابات والبيانات المالية.	0.705	0.000
02	تضع وكالتكم اجراءات تعيد بها تشكيل العمليات، اثبات المعلومات واثبات ارصدة الحسابات عند تاريخ اقفالها.	0.695	0.000
03	تخضع وكالتكم الارصدة المدرجة وغير المدرجة في البيانات المالية لقيد محاسبي.	0.560	0.000
04	تتوفر الوكالة على اجراءات النجدة المعلوماتية بهدف ضمان متابعة الاستغلال.	0.625	0.000
05	تحافظ الوكالة على المعلومات ووثائق البرمجة وتقوم بتنفيذ المعالجات.	0.562	0.000
06	تحافظ الوكالة على نزاهة وسرية المعلومات.	0.598	0.000
07	لدى وكالتكم مستوى معين من الامن المعلوماتي يتم مراقبته باستمرار مع تقييمه.	0.668	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل معاملات الارتباط عند مستوى المعنوي (sig)0.05 ≤ α لكل عبارات المحور الثاني من الدراسة أقل من 0.05 ≤ α، الى جانب ان قيمة r المحسوبة لكل العبارات أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ (0.33)، وبهذا تصبح عبارات المحور الثاني من الدراسة تتمتع بصدق عالي.

ج-الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث الخاص بأنظمة قياس المخاطر والنتائج، كانت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (02-07): معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الثالث.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تقيس وكالتكم وتحلل المخاطر وتكيفها مع طبيعة وحجم عملياتها.	0.608	0.000
02	تقدر وكالتكم حجم المخاطر التي تتعرض لها و تقيمها عن طريق خريطة المخاطر.	0.546	0.000
03	تسجل الوكالة يوميا عمليات الصرف مع قياسها لمدى تعرضها لمخاطرها.	0.664	0.000
04	تضمن الوكالة تلائم المخاطر مع سياسة القرض المتخذة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي.	0.674	0.000
05	تقوم الوكالة بتعيين مخاطر القرض من وحدة مختصة حسب درجة المردودية والضمانات المقدمة.	0.697	0.000
06	تضع الوكالة نظام لقياس مخاطر القرض يسمح بترتيب العمليات والقيد المحاسبي	0.546	0.000

	للديون وتقدير المؤونات.		
07	تتوفر الوكالة على نظام قياس المخاطر ما بين البنوك.	0.628	0.000
08	تتوفر الوكالة على نظام قياس السيولة.	0.515	0.000
09	تقدر الوكالة خطر معدل الفائدة اضافة لخطر الدفع.	0.620	0.000
10	تنتقي وكالتكم مخاطر القرض ونظم قياسها لتفاديها مع توزيع التزاماتها للأطراف المقابلة حسب درجة الخطر.	0.630	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول رقم (02-07) أعلاه أن كل معاملات الإرتباط عند مستوى المعنوي (sig)0.05 ≥ α لكل عبارات المحور الثالث من الدراسة أقل من 0.05 ≥ α، كما نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الإرتباط r المحسوبة لأغلب العبارات أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ(0.33)، وهذا يدل على أن أغلب عبارات المحور الثالث من الدراسة تتمتع بمعامل صدق عالي.

د -الصدق الداخلي لعبارات المحور الرابع: يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع الخاص بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، والنتائج كانت كما يلي:

كل معاملات الارتباط عند مستوى المعنوية (0.05≥α) لكل عبارات المحور الرابع من الدراسة أقل من 0.05≥α، الى جانب ان قيمة r المحسوبة لكل العبارات أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ (0.33)، و بهذا تصبح عبارات المحور الرابع من الدراسة تتمتع بصدق عالي.

الجدول رقم (02-08): معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الرابع.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تسجل الوكالة الحوادث المعتبرة الناجمة عن عدم احترام الاجراءات الداخلية والاختلالات في الانظمة.	0.698	0.000
02	تتزود الوكالة بالوسائل اللازمة للتحكم في المخاطر العملياتية والقانونية بوضع مخططات تختبر بصفة دورية.	0.707	0.000
03	تقوم الوكالة بإعداد بيانات ملخصة تمكنها من مراقبة المبالغ وتطورات مخاطرها.	0.659	0.000
04	والانظمة المعينة ووسائل ابلاغ مخاطر تجاوز الحدود.	0.732	0.000
05	تتزود الوكالة بأجهزة تسمح بالتأكد باستمرار الاجراءات.	0.577	0.000
06	تحتوي الوكالة على جهاز حدود داخلية والحدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانات المتناسقة.	0.688	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

هـ -الصدق الداخلي لعبارات المحور الخامس: يوضح الجدول في الصفحة الموالية معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس الخاص بنظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية، حيث يتضح أن كل معاملات الارتباط عند مستوى المعنوي (0.05≥α) لكل عبارات المحور الخامس من الدراسة أقل من 0.05≥α، كما نلاحظ

ايضا ان قيمة معامل الإرتباط r المحسوبة لأغلب العبارات أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ (0.33)، وهذا يدل على أن أغلب عبارات المحور الخامس من الدراسة تتمتع بمعامل صدق عالي.

الجدول رقم (02-09): معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور الخامس.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تسهر الوكالة على استقلالية الاجهزة وتوفير انظمة المعلومات والاتصال ووصف انظمة قياس المراقبة والتحكم في المخاطر.	0.631	0.000
02	تسهر الوكالة على ضمان السير الحسن لمختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة للمهام المخولة وكيفيات تكوين وحفظ الارشيف المادي والالكتروني.	0.408	0.000
03	تعتمد وكالتكم على اعداد وثائق تحدد بدقة السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية.	0.634	0.000
04	تحدد الدلائل كيفية التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات.	0.767	0.000
05	تقوم وكالتكم بإعداد دلائل الاجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة.	0.772	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

و -الصدق الداخلي لعبارات المحور السادس: يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور السادس الخاص قواعد الحوكمة ، والنتائج كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-10): معاملات إرتباط سبيرمان الخطي بين عبارات المحور السادس.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تكلف لجنة التدقيق بالتحقق من وضوح المعلومات المقدمة وتقدير نوعية جهاز الرقابة المصرفية.	0.535	0.000
02	يعلم الجهاز التنفيذي هيئة المداولة بالحوادث المعتبرة.	0.595	0.000
03	يقوم الجهاز التنفيذي بالإعلام بانتظام هيئة المداولة ولجنة التدقيق لا سيما المخاطر التي تتعرض لها الوكالة.	0.636	0.000
04	يقدم مسؤول الرقابة الدورية تقرير العمل لهيئة المداولة مرة واحدة في السنة.	0.741	0.000
05	في حالة وجود لجنة التدقيق يتم فحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية مرة واحدة في السنة.	0.717	0.000
06	تفحص هيئة المداولة مرتين في السنة على الاقل نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية.	0.720	0.000
07	يحدد الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة ولجنة التدقيق طبيعة المعلومات المحصلة في شكل بيانات ملخصة.	0.5580	0.000
08	يسهر الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة على تطوير القواعد الاخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة داخل البنك.	0.554	0.000
09	تقع مسؤولية التأكد من امتثال الوكالة للالتزامات على عاتق الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.	0.607	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل معاملات الارتباط عند مستوى المعنوي (sig)0.05 ≤ α لكل عبارات المحور السادس من الدراسة أقل من 0.05 ≤ α، إلى جانب أن قيمة r المحسوبة لكل العبارات اكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ (0.33)، و بهذا تصبح عبارات المحور السادس من الدراسة تتمتع بصدق عالي.

4- **صدق الاتساق البنائي:** يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الإستبيان مجتمعة، عن طريق حساب معامل الإرتباط بيرسون بين كل محور مع المعدل الكلي لعبارات الإستبيان عند مستوى الدلالة (0.05)، مثلما تبينه نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11): معامل ارتباط بيرسون بين معدل كل محور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	معامل الارتباط	المستوى المعنوي	الدالة الاحصائية
01	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	0.739	0.000	دال إحصائيا
02	**التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات**	0.566	0.000	دال إحصائيا
03	**أنظمة قياس المخاطر والنتائج**	0.641	0.000	دال إحصائيا
04	**أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر**	0.898	0.000	دال إحصائيا
05	**نظام حفظ الوثائق والأرشيف**	0.676	0.000	دال إحصائيا
06	**قواعد الحوكمة**	0.757	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على البرنامج SPSS

يوضح لنا الجدول أعلاه معظم معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان، حيث يتبين لنا مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 ≤ α، إضافة الى أن قيمة r المحسوبة محصورة بين (0.566-0.898) اكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ (0.22)، إذا فإن لمحتوى كل محور من المحورين علاقة قوية بقياس الهدف العام للدراسة.

5- **ثبات الاستبيان:** يقصد به معرفة اتساق علامة إختبار وإختلافها من فترة لأخرى، أي أن يعطي هذا الإستبيان نفس النتائج عند إعادة توزيعه مرة أخرى تحت نفس الظروف والشروط، والجدول التالي يوضح معاملات ثبات محاور الدراسة:

الجدول رقم (02-12): معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	المحور	معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات
01	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية.**	0.835	12
02	**التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.**	0.844	07
03	**أنظمة قياس المخاطر والنتائج.**	0.840	10
04	**أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.**	0.810	06
05	**نظام حفظ الوثائق والأرشيف.**	0.742	05
06	**قواعد الحوكمة.**	0.847	09

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على البرنامج SPSS

وجدنا من خلال الجدول رقم (02-06) أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي(0.726)، أما ألفا كرونباخ بالنسبة لكل الأبعاد فهو محصور بين (0.742-0.847) هذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مقبول.

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة.

نقوم في هذا المبحث بتبويب البيانات الواردة من الاستبيانات المسترجعة لتعرف على خصائص العينة والقيام بمعالجتها وتحليلها وتفسيرها ثم إختبار الفرضيات لاستخلاص النتائج:

المطلب الأول: تحليل المعطيات الديموغرافية.

تم توزيع الإستبيان حسب كل من الجنس، المستوى الجامعي، الشهادة الجامعية، الخبرة، الوظيفة وإستعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة في التكرار والنسب المئوية بإستخدام البرنامج الإحصائي، وتمثيلها بيانيا وفقا لبرنامج الإكسيل.

أولا- الجنس: وزعت العينة حسب الجنس إلى ما يلي:

الجدول رقم (02-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	%54.2
أنثى	27	%45.8
المجموع	59	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الشكل والجدول رقم (02-13) أن مجتمع الدراسة بالتقريب متساوي حيث بلغ عدد الذكور (32) فرد بنسبة (54.2%) من إجمالي مجتمع الدراسة، أما الإناث فقد بلغ عددهم (27) بنسبة (45.8%)،نظرا لتشجيع الدولة لإعطاء فرص عمل للمرأة خاصة في المراكز ذات المسؤولية.

ثانيا- الشهادة المحصلة:

الجدول رقم (02-14): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المتحصل عليها.

الشهادة	التكرار	النسبة المئوية%
بكالوريا	04	06.8
مستوى جامعي	05	08.5
شهادة جامعية	42	71.2
شهادة متخصصة	08	13.6
المجموع	59	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-14) الخاص بتوزيع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن فئة الموظفين أغلبيتهم حاملين لشهادة جامعية حيث بلغ عددهم (42) بنسبة (71.2%)، والباقي لديهم مستوى بكالوريا، مستوى جامعي وشهادة متخصصة، وبالتالي الجامعة تعطي لسوق العمل إطارات يسيرون لنا البنوك يمكن أيضا أن يتوجهوا إلى التكوين المتخصص وهم مؤهلين للإجابة على أسئلة الإستبيان.

ثالثا - التخصص العلمي:

الجدول رقم (02-15): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية%
بنوك	16	%27.1
تسيير	11	%18.6
محاسبة	14	%23.7
تسويق	03	%05.1
أخرى	15	%25.4
المجموع	59	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية المسؤولين تخصصهم في البنوك حيث بلغ عددهم (16) فرد بنسبة (27.1%)، ثم تليهم التخصصات الأخرى بـ (15) فرد بنسبة (25.4 %)، ثم نجد المسؤولين الذين درسوا محاسبة، تسيير وتسويق ب(14) فرد بنسبة (23.7%)، (11) فرد بنسبة (18.6%)، و03 أفراد بنسبة (05.1%) على التوالي، لأن التخصص المطلوب هو البنوك كما أن الرقابة الفعالة تحتاج إلى التدقيق، إضافة إلى طبيعة العمل التي تحتاج إلى كفاءة وتكوين أكاديمي كاف.

رابعا - عدد سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (02-16): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5 سنوات.	11	%18
من 5 إلى 10 سنوات.	20	%34
من 11 إلى 15 سنة.	15	%25
أكثر من 15 سنة.	14	%23
المجموع.	60	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يبين لنا كل من الشكل والجدول رقم (02-16) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة أن المسؤولين في البنوك يتمتعون بخبرة كافية، وهذا يدل على أقدمية مقبولة في مجال العمل.

خامسا - الوظيفة:

الجدول رقم (02-17): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مدير.	04	%06.8
نائب المدير.	07	%11.9
عضو في لجنة المراقبة.	13	%22
عضو في لجنة التدقيق.	09	%15.3
عضو في الجهاز التنفيذي.	16	%27.1
عضو في هيئة المداولة.	10	%16.9
المجموع.	59	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يبين لنا الجدول رقم (02-17) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة أن المسؤولين في البنوك يتمتعون بالأقدمية في مجال العمل.

المطلب الثاني: نتائج تحليل أراء عينة الدراسة.

تم القيام بتحليل نتائج الدراسة الميدانية للتعرف على مدى فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ثم استخلاص البيانات التي قمنا بتحليلها في صورة نتائج لدراستنا الميدانية.

أولا- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الأول كما يلي:

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، وذلك عند مستوى الدلالة (5%)، تؤكدها كذلك T المحسوبة التي تساوي 48.229 وهي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، كما يؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي المساوي لـ (3.6)، هذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

الجدول رقم (02-18): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات الاجابات على عبارات المحور الأول.

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن النسبي					
01	4	2	00	32	21	4.08	1.055	0.25	29.735	0.000	موافق
	06.8	03.4	00	54.2	35.6	81.69					
02	01	04	03	32	19	4.08	0.898	0.21	35.012	0.000	موافق
	01.7	06.8	05.1	54.2	32.2	81.69					
03	02	04	10	31	21	3.80	0.961	0.25	30.347	0.000	موافق
	03.4	06.8	16.9	52.5	20.3	75.93					

04	01	07	21	20	10	3.53	0.971	0.27	27.881	0.000	موافق
	01.7	11.9	35.6	33.9	16.9	70.50					
05	01	08	03	34	13	3.85	0.979	0.25	30.117	0.000	موافق
	01.7	13.6	5.1	57.6	22.0	76.94					
06	05	12	07	30	05	03.31	1.149	0.34	22.104	0.000	محايد
	08.5	20.3	11.9	50.8	08.5	66.10					
07	00	17	09	25	08	03.41	1.052	0.30	24.865	0.000	موافق
	00	28.8	15.3	42.4	13.6	68.13					
08	04	14	12	24	05	3.20	1.111	0.34	22.152	0.000	محايد
	06.8	23.7	20.3	40.7	08.5	64.06					
09	06	14	07	28	04	3.17	1.117	0.37	20.690	0.000	محايد
	10.2	23.7	11.9	47.5	06.8	63.38					
10	00	05	18	31	05	3.61	0.766	0.21	36.200	0.000	موافق
	00	08.5	30.5	52.5	08.5	72.20					
11	02	05	10	31	11	3.75	0.975	0.26	29.496	0.000	موافق
	03.4	08.5	16.9	52.5	18.6	74.91					
12	02	08	04	35	10	3.73	1.014	0.27	28.240	0.000	موافق
	03.4	13.6	06.8	59.3	16.9	74.57					
المحور الاول						3.61	0.57	0.159	48.229	0.000	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات: كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة و اتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الثاني كما يلي :

الجدول رقم (02-19): مدى موافقة أفراد العينة وإتجاهات الإجابات على عبارات المحور الثاني

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن النسبي					
01	00	06	02	29	22	4.14	0.899	0.21	35.320	0.000	موافق
	00	10.2	03.4	49.2	37.3	82.71					
02	00	01	02	36	20	4.27	0.611	0.14	53.685	0.000	موافق
	00	01.7	03.4	61.0	33.9	85.42					
03	00	01	02	40	16	4.20	0.581	0.13	55.598	0.000	موافق
	00	01.7	03.4	67.8	27.1	84.06					
04	00	05	03	30	21	4.14	0.860	0.20	36.929	0.000	موافق

					82.71	35.6	50.8	05.1	08.5	00	
موافق	0.000	34.964	0.21	0.853	3.88	13	31	10	05	00	05
					77.62	22.0	52.5	16.9	08.5	00	
موافق بشدة	0.000	46.862	0.16	0.717	4.37	28	27	02	02	00	06
					87.45	47.5	45.8	03.4	03.4	00	
موافق	0.000	45.226	0.16	0.714	4.20	20	33	04	02	00	07
					84.06	33.9	55.9	06.8	03.4	00	
موافق	0.000	63.509	0.159	0.57	4.17	**المحور الثاني**					

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج إختبار T في الجدول رقم (02-19) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، ذلك عند مستوى الدلالة(5%)، وتؤكدها كذلك T المحسوبة التي تساوي 63.509 وهي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، كما يؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي المساوي ل (4.17) وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

ثالثا- أنظمة قياس المخاطر والنتائج: كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة و اتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الثالث كما يلي:

الجدول رقم (02-20): مدى موافقة أفراد العينة و اتجاهات الاجابات على عبارات المحور الثالث

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن النسبي					
01	00	03	06	44	06	3.90	0.635	0.16	32.398	0.000	موافق
	00	05.1	10.2	74.6	10.2	77.96					
02	01	06	10	35	07	3.69	0.876	0.23	36.138	0.000	موافق
	01.7	10.2	16.9	59.3	11.9	73.89					
03	00	04	17	30	08	3.71	0.789	0.21	34.289	0.000	موافق
	00	06.8	28.8	50.8	13.6	74.23					
04	00	08	07	38	06	3.71	0.832	0.22	43.132	0.000	موافق
	00	13.6	11.9	64.4	10.2	74.23					
05	00	03	05	38	13	4.03	0.718	0.17	34.884	0.000	موافق
	00	05.1	08.5	64.4	22.0	80.67					
06	00	05	11	31	12	3.85	0.847	0.22	27.912	0.000	موافق
	00	08.5	18.6	52.5	20.3	76.94					
07	02	04	13	20	20	3.88	1.068	0.27	36.494	0.000	موافق
	03.4	06.8	22.0	33.9	33.9	77.62					

08	00	04	10	31	14	3.93	0.828	0.21	34.304	0.000	موافق
	00	06.8	16.9	52.5	23.7	78.64					
09	01	03	10	31	14	3.92	0.877	0.22	36.335	0.000	موافق
	01.7	05.1	16.9	52.5	23.7	78.30					
10	00	05	08	34	12	3.90	0.824	0.21	29.496	0.000	موافق
	00	08.5	13.6	57.6	20.3	77.96					
المحور الثالث						3.85	0.53	0.13	55.26	0.00	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول رقم (02-20) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، ذلك عند مستوى الدلالة(5%)، تؤكدها كذلك T المحسوبة والتي تساوي (55.26) وهي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، كما يؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي المساوي (3.85) هذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

رابعا - أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الرابع كما يلي:

الجدول رقم (02-21): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات الاجابات على عبارات المحور الرابع

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن النسبي					
01	01	08	07	32	11	3.75	0.975	0.26	32.552	0.000	موافق
	01.7	13.6	11.9	54.2	18.6	74.91					
02	00	05	16	25	13	3.78	0.892	0.23	34.040	0.000	موافق
	00	08.5	27.1	42.4	22.0	75.59					
03	00	07	07	35	10	3.81	0.861	0.22	32.205	0.000	موافق
	00	11.9	11.9	59.3	16.9	76.27					
04	02	03	07	33	14	3.92	0.934	0.23	34.075	0.000	موافق
	03.4	05.1	11.9	55.9	23.7	78.30					
05	01	05	06	37	10	3.85	0.867	0.22	36.671	0.000	موافق
	01.7	08.5	10.2	62.7	16.9	76.94					
06	00	06	06	38	09	3.85	0.805	0.20	36.691	0.000	موافق
	00	10.2	10.2	64.4	15.3	76.94					
المحور الرابع						3.82	0.63	0.16	46.07	0.00	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يتجلى من خلال نتائج اختبار T في الجدول رقم (02-21) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، ذلك عند مستوى الدلالة (5%)، تؤكدهاكذلك T المحسوبة والتي تساوي (46.07) هي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، وكما يؤكد ذلك أيضاالمتوسط الحسابي المساوي (3.82) وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

خامسا - أنظمة حفظ الوثائق والأرشيف: كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة و اتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الخامس كما يلي:

الجدول رقم (02-22): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات الاجابات على عبارات المحور الخامس.

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحرا ف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن النسبي					
01	00	03	11	33	11	3.85	0.847	0.22	34.884	0.000	موافق
	00	05.1	18.6	55.9	18.6	76.94					
02	00	04	14	31	10	3.80	0.805	0.21	36.239	0.000	موافق
	00	06.8	23.7	52.5	16.9	75.93					
03	00	01	15	31	12	3.92	0.726	0.18	41.420	0.000	موافق
	00	01.7	25.4	52.5	20.3	78.30					
04	01	03	07	40	08	3.86	0.776	0.20	38.257	0.000	موافق
	01.7	05.1	11.9	67.8	13.6	77.28					
05	00	04	07	35	13	3.97	0.787	0.19	38.705	0.000	موافق
	00	06.8	11.9	59.3	22	79.32					
المحور الخامس						3.87	0.55	0.14	53.83	0.000	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول رقم (02-22) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، وذلك عند مستوى الدلالة(5%)، وتؤكدها كذلك T المحسوبة والتي تساوي (53.828) وهي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، وكما يؤكد ذلك أيضاالمتوسط الحسابي المساوي ل (3.87) وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

سادسا - قواعد الحوكمة: يتضمن الجدول أدناه نتائج الإجابة على عبارات المحور السادس:

الجدول رقم (02-23): مدى موافقة أفراد العينة و اتجاهات الاجابات على عبارات المحور السادس.

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام

	التكرار%					الوزن النسبي					
01	00	07	08	32	12	3.83	0.894	0.23	32.929	0.000	موافق
	00	11.9	13.6	54.2	20.3	76.61					
02	01	02	06	33	17	4.07	0.828	0.20	37.753	0.000	موافق
	01.7	03.4	10.2	55.9	28.8	81.35					
03	01	06	07	34	11	3.81	0.919	0.24	31.886	0.000	موافق
	01.7	10.2	11.9	57.6	18.6	76.27					
04	00	04	10	33	12	3.90	0.803	0.20	37.294	0.000	موافق
	00	06.8	16.9	55.9	20.3	77.96					
05	02	07	10	31	09	3.64	0.996	0.27	28.106	0.000	موافق
	03.4	11.9	16.9	52.5	15.3	72.88					
06	01	10	08	31	09	3.63	0.998	0.27	27.909	0.000	موافق
	01.7	16.9	13.6	52.5	15.3	72.54					
07	00	03	10	38	08	3.86	0.706	0.28	42.040	0.000	موافق
	00	05.1	16.9	64.4	13.6	77.28					
08	00	02	08	30	19	4.121	0.768	0.18	41.217	0.000	موافق
	00	03.4	13.6	50.8	32.2	82.69					
09	01	03	05	35	15	4.02	00.841	0.20	36.706	0.000	موافق
	01.7	05.1	08.5	59.3	25.4	80.33					
المحور السادس						3.87	0.59	0.15	50.20	.0.00	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

نستنتج من خلال نتائج اختبار T في الجدول رقم (02-23) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، ذلك عند مستوى الدلالة (5%)، وتؤكدها كذلك T المحسوبة والتي تساوي (50.200)، هي أكبر من القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، كما يؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي المساوي (3.87)، هذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

تعتمد القاعدة العامة في قبول أو رفض الفرضية على قيمة t المحسوبة، فإذا كانت أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.022 او مستوى الدلالة أقل من 0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلH_1، أما إذا كانت أصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى الدلالة أكبر من 0.05) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 وسنتطرق في هذا الفرع إلى اختبار فرضيات الدراسة التي تم تقسيمها كما يلي:

أولا- الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الأولى، على أن البنوك التجارية تطبق نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- H_0: لا تطبق البنوك التجارية نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- H_1: تطبق البنوك التجارية نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الإعتماد على الجدول الموضح في الصفحة الموالية.

الجدول رقم (02-24): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الاولى

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تطبق البنوك التجارية نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية.	12-01	3.61	48.23	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامجSPSS.

بالرجوع للجدول (02-24) والفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى بيان مدى تطبيق الأحكام العامة والخاصة في البنوك حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.61)، كما نلاحظ أن قيمة T تساوي (48.229) هي أكبر من القيمة T الجدولية، أما مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000) أقل من (0.05)، إذ نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن البنوك التجارية تطبق نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية.

ثانيا- الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على وجود تنظيم محاسبي يعالج المعلومات، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من إختبار الفرضيتين:

- H_0: لا يوجد تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات في البنوك؛
- H_1: يوجد تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات في البنوك.

الجدول رقم (02-25): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
وجود تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات في البنوك.	07-01	4.17	63.509	0.000	موافق

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامجSPSS

أفصح الجدول أعلاه والفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى تقييم تطبيق النظام المحاسبي للبنوك ومعالجة المعلومات حيث وجدنا المتوسط الحسابي (4.17)، حيث نلاحظ ان قيمة T تساوي (63.509) وهي اكبر من القيمة T الجدولية، ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على وجود التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات في البنوك.

ثالثا- الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة على قدرة تحكم البنوك في أنظمة قياس المخاطر والنتائج، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- H_0: لا تتحكم البنوك في أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛

- H_1: تتحكم البنوك في أنظمة قياس المخاطر والنتائج.

الجدول رقم (02-26): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تتحكم البنوك في أنظمة قياس المخاطر والنتائج.	10-01	3.85	55.269	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

نرى من خلال الجدول أعلاه والفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى تبيان قدرة البنوك في قياس المخاطر والنتائج حيث وجدنا المتوسط الحسابي (3.85)، إضافة إلى أن قيمة T تساوي (55.269)، هي أكبر من القيمة T الجدولية، ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، منه نرفض الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن البنوك تتحكم في أنظمة قياس المخاطر والنتائج.

رابعا - الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة، على إستطاعة البنوك من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر ولإختبار هذه الفرضية لا بد من إختبار الفرضيتين:

- H_0: لاتستطيع البنوك من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر؛
- H_1: تستطيع البنوك من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر.

الجدول رقم (02-27): اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تستطيع البنوك من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر.	06-01	3.82	46.078	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامجSPSS

أظهر الجدول أعلاه والفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى تبيان أنظمة المراقبة المستعملة في البنوك للتحكم في المخاطر حيث وجدنا المتوسط الحسابي (2.82)، وقيمة T تساوي (46.078) هي اكبر من قيمة T الجدولية، أما مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000)، هو أقل من (0.05)، إذا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن البنوك تستطيع البنوك من خلال أنظمة المراقبة التحكم في المخاطر.

خامسا - الفرضية الفرعية الخامسة: تنص الفرضية الفرعية الخامسة، بتوفر البنوك على نظام حفظ الوثائق والأرشيف ولإختبار هذه الفرضية لا بد من إختبار الفرضيتين:

- H_0: لا تستوفي البنوك على نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛
- H_1: تستوفي البنوك على نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

الجدول رقم (02-28): اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تستوفي البنوك على نظام حفظ الوثائق والأرشيف.	05-01	3.87	53.828	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

كشف الجدول أعلاه والفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى تبيان وجود نظام حفظ الوثائق والارشيف في البنوك أنه المتوسط الحسابي (4.17)، حيث وجدنا قيمة T تساوي (63.509)، هي اكبر من القيمة T الجدولية، ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن البنوك تستوفي على نظام حفظ الوثائق و الأرشيف.

سادسا - الفرضية الفرعية السادسة: تنص الفرضية الفرعية السادسة على أن البنوك تطبق قواعد الحوكمة، ولإختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- H_0: لا تطبق قواعد الحوكمة في البنوك؛
- H_1: تطبق قواعد الحوكمة في البنوك.

الجدول رقم (02-29): اختبار الفرضية الفرعية السادسة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تطبق قواعد الحوكمة في البنوك.	09-01	3.87	50.200	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه و الفقرات من 01 إلى 12، التي تهدف إلى مدى تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك حيث أن المتوسط الحسابي (3.87)، حيث نجد قيمة T تساوي (50.200)، هي أكبر من قيمة T الجدولية ، ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على قواعد الحوكمة تطبق في البنوك.

سابعا - الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية على أنه توجد فعالية للرقابة الداخلية في البنوك، ولإختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- H_0: لاتوجد فعالية للرقابة الداخلية في البنوك؛
- H_1: توجد فعالية للرقابة الداخلية في البنوك.

الجدول رقم(02-30): اختبار الفرضية الرئيسية

عنوان المحور	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	اتجاه المحور	الدلالة الإحصائية
توجد فعالية للرقابة الداخلية في البنوك.	3.93	65.84	0.000	موافق	**دال إحصائيا**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وتحليل المحاور الهادفة إلى إبراز تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، إذ تعد قيمة T بين المحاور أكبر من قيمة T الجدولية، كما أن مستوى الدلالة لكل محور يساوي (0.000) أقل من (0.05)، إذن نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أنه يوجد نظام رقابة فعال في البنوك التجارية.

خلاصة: بعد التحليل والمناقشة للدراسة التطبيقية التي تم فيها الإستعانة بإستمارة الإستبانة كما قمنا باستخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالإعتماد على برنامج(SPSS) للحصول على النتائج التالية:

- نجد ان نسبة الذكور و الإناث بالتقريب متساوية لإعطاء الدولة للمرأة فرصة العمل؛
- أغلب أفراد العينة جامعيين، يعود ذلك إلى إهتمام الوكالة بتكوين موظفيها؛
- يرجع نجاح الوكالة وجودة خدمتها إلى خبرة موظفيها التي تتراوح بين 10 إلى 20 سنة؛
- تستوفي الوكالة على نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛
- تضمن الوكالة وجود الإستقلالية التامة للأجهزة المكلفة بالرقابة؛
- تضمن الوكالة نظام لقياس مخاطر القرض يسمح بترتيب العمليات والقيد المحاسبي.

خاتمة.

خاتمة:

فرض تطور المؤسسة المصرفية -نظرا لكبر حجم أصولها ومواردها المالية وتعقد البيئة التي تشتغل فيها- بالسلطات الرقابية إلى إيلاء إهتماما كبيرا بحمايتها من أجل الحفاظ على بقائها وإستمراريتها، ومن أبرز السبل لتحقيق ذلك وضع نظام للرقابة الداخلية يكون فعال وكفيل بحماية حقوق هذه المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال التلاعب والاهمال، كما يضمن سير عمليتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الغش والاخطاء والتزوير، بهدف أساسي هو ضمان أموال المودعين و تمويل الإقتصاد الوطني.

ضمن هذا السياق حاول المشرع الجزائري مسايرة هذا التوجه بتبني النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من خلال تضمينه مختلف الإجراءات الكفيلة بزيادة فعاليتها، وهو الموضوع الذي تم معالجته في هذا البحث، حيث قمنا بتحديد هيكله ضمن فصلين يتعلق الاول بالاطار النظري المتمثل في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة الميدانية.

تطرقنا في الفصل الاول الى إبراز المفاهيم الاساسية ذات الصلة بالموضوع، فقد أشرنا الى عموميات حول الرقابة الداخلية والرقابة المصرفية بذكر أهمية الرقابة والخطوات والاساليب المتبعة دون أن ننسى طرق التقييم.

أما الفصل الثاني سعينا من خلاله الى القيام بدراسة إستبيانية في عينة من وكالات بنوك عمومية تجارية في ولايتي عين الدفلى وشلف، لمعرفة مدى إحترامها لبنود النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية.

في هذا الإطار تمت الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح وإختبار الفرضيات لنتوصل إلى النتائج التالي ذكرها:

- تشكل الرقابة الداخلية إطار مهم في تصويب وإدارة العمليات البنكية بما يضمن بقاء وإستمرارية المؤسسة البنكية، بإعتبارها خط الدفاع الأول لحماية أصولها والتقليل من المخاطر المصرفية؛
- يساعد وجود نظام رقابة فعال في تسهيل عملية تدقيق البيانات المحاسبية والمالية؛
- تخضع الرقابة الداخلية إلى تنظيم مشدد من طرف السلطات الإشرافية؛
- تطبق وكالات عينة الدراسة بصرامة تجديد الرقابة الخارجية من طرف بنك الجزائر ؛
- تحتوي وكالات عينة الدراسة على نظام رقابة فعال للعمليات والإجراءات الذي يهدف للتأكد من إحترام ومطابقة العمليات المنجزة حيث تتضمن كل وكالة رقابة دائمة و دورية ، ومسؤول مكلف بالتنسيق و فعالية الرقابة الدائمة ؛
- تتوفر الوكالات عينة الدراسة على تنظيم محاسبي و معالجة فعالة للمعلومات ،لإثباتها لكل المعلومات الواردة ومن جانب اخر تتوفر الوكالات على مستوي مقبول من الأمن المعلوماتي ؛
- تتوفر الوكالة عينة الدراسة على أنظمة قياس المخاطر و النتائج من خلال تحليل حجم المخاطر و تكييفها مع طبيعة و حجم العمليات ؛

- تسعى الوكالة عينة الدراسة إلى تقييم انظمة المراقبة و التحكم في المخاطر بتوفرها على جهاز حدود داخلية و حدود عملياتية على مختلف الكيانات ؛

- تقوم وكالات عينة الدراسة بإعداد دلائل للإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة أي تتضمن نظام حفظ الوثائق و الأرشيف ؛

- تتضمن الوكالة عينة الدراسة على مقومات مقبولة للحوكمة تساعدها على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية .

التوصيات:

- تضمن الإستبيان الموزع على مسؤولي وكالات البنوك عينة الدراسات إجابات محايدة نعتبرها عراقيل في نظام الرقابة الداخلية المطبق، لذا سنقوم بتقديم توصيات على أساسها كما يلي :

- ينبغي على مسؤولي الوكالات عينة الدراسة ضمان إستقلالية تامة لكل الأجهزة المكلفة بالرقابة؛

- ينبغي توفير مسؤول خاص يسهر على التنسيق فيما يتعلق برقابة خطر عدم المطابقة؛

- ينبغي على مسؤولي الوكالات عينة الدراسة في حالة عدم تبرير حجم البنك تحديد مسؤولية رقابة خطر عدم المطابقة على شخص محدد.

المراجع.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- جمال محمد شاكر، المرشد في التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام Spss، الطبعة الاولى، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

- خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1998.

- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العملي، الطبعة الرابعة، دار الصفاء، عمان، 2010.

-حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، طرق الإحصاء الوصفي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

-رمزي طه، دروس في مبادئ الادارة العامة الجزء الثالث، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1977.

-عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وادارة الأعمال مع استخدام برنامج ال spss، دار وائل، عمان ، الطبعة الأولى، 2009.

-عبد الفتاح الصحن نور احمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، بدون سنة النشر.

-عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظامSpss ، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006.

-محمد خير، سليم أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية ال Spss، دار صفاء، الطبعة الأولى، 2005.

- محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج Spss، الجزء الأول، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2005.

- مصطفى الخواجة، مقدمة في الإحصاء ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

2-الأطروحات والمذكرات:

- محمد أحمد الملاحي، دور الرقابة الإدارية في تحسين مستوى الأداء إلاداري، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاقصى، غزة، 2016.

- الصديق بن يحي، عثمان حسام الدين، دراسة وتقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماستر في الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014.

- بوطرة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، شهادة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

- خولة ذيب، مهنة محافظ الحسابات كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

- رميساء كراد، دور اليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016.

- زكرياء قلالة، دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر في الفحص المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2014.

- سعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، شهادة ماجيستير في علم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008.

- سمد شاهين، واقع الرقابة في المنظمات الاهلية ، مذكرة ماجيستير في ادارة اعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2007.

- سمراء جدي، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

- عامر حاج دحو، التدقيق القائم عل تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

- عبد الجليل جلابلة، اليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درارية ادرار، الجزائر، 2019.7-أحمد مشنف، الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية، مذكرة ماجيستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2009.

- عويشة دواجي، دور الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

- محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010.

- محمد حيدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017.

- مفيدة الأحسن، الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2019.

- نبيل ياسين محمد أمين بن صغير، الرقابة على الموارد البشرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، مستغانم، 2016.

- نعيمة قلقول، دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية، مذكرة ماجيستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2018.

- وجدي جامد حجاري، اصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي، دار التعليم الجامعي، مصر 2010.

3-**المقالات**:

-علي العمري، انفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل، مجلة معارف علمية دولية محكمة، المجلد 12، العدد 23، 2006.

-مغاري عبد الرحمان، شيخي امينة، الالتزام بضوابط الرقابة البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الدراسة الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 2019.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- Patrick Piget, gestion de portefeuille, Economica, Paris, 2004.

-asian people journal,review on the internal consistency of a scale : the empirical example of the influence of humancatital investment on malcom baldridge auality principlesintvet institution ,24 septembre 2019.

الملاحق.

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

استبيان الدراسة

ترسيخا لدور البحث العلمي في تطوير الحقل المعرفي وحل قضايا المجتمعات الاقتصادية، قمنا بتصميم استبيان كجزء مكمل لبحثنا المعنون ب" **تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية** " هذه الدراسة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وتدقيق.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى احترام وكالات البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق مضمون الرقابة الداخلية، وعليه يرجى منكم الاجابة الدقيقة على كل العبارات المرفقة في الاستبيان لأجل الخروج بنتائج جيدة.

اننا نشكركم على تعاونكم معنا، اذ نؤكد ان كل ما يرد من القائمة من اجابات لن يستخدم الا في اغراض البحث العلمي فقط.

معلومات عامة: فضلا ضع علامة (×) امام ما يناسبك من اختيار الفقرات الاتية:

1- **الجنس**:

ذكر	أنثى

2- **الشهادة المتحصل عليها:**

بكالوريا	مستوى جامعي	شهادة جامعية	شهادة متخصصة

3- **التخصص العلمي:**

بنوك	تسيير	محاسبة	تسويق	اخرى

4- **عدد سنوات الخبرة المهنية:**

اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 11 الى 15 سنة	اكثر من 15 سنة

5- **الوظيفة**:

مدير	نائب المدير	عضوفي لجنة المراقبة	عضوفي لجنة التدقيق	عضوفي الجهاز التنفيذي	عضوفي هيئة المداولة

المحور الاول: نظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تتوفر الوكالة على نظام رقابة داخلية يهدف الى التأكد من احترام ومطابقة العمليات المنجزة.					
2	تتضمن الوكالة رقابة دائمة ودورية لمطابقة وامن ومصادقة العمليات.					
3	تعين وكالتكم مسؤول مكلف بالتنسيق وفعالية الرقابة الدائمة والاخر مكلف بالسهر على توافق الرقابة الدورية.					
4	في حالة عدم تبرير حجم عمليات البنك تقع مسؤولية الرقابة الدائمة والدورية على اشخاص مختلفين.					
5	يقدم مسؤولووكالتكم الخاصين بالرقابة الدائمة والدورية تقريرا عن ممارسة مهامهم الى الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.					
6	تضمن وكالتكم وجود الاستقلالية التامة لكل من الاجهزة المكلفة بالرقابة					
7	تلزم وكالتكم وضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة.					
8	هناك مسؤول خاص بالسهر على تنسيق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة يتم ابلاغ اسمه الى اللجنة المصرفية.					
9	في حالة عدم تبرير حجم البنك تقع مسؤولية رقابة خطر عدم المطابقة على شخص محدد.					
10	تسمح وكالتكم بمتابعة التغيرات الطارئة على عملياتها مع وجود تلائم بين نشاط مسؤولورقابة المطابقة والوسائل المسطرة لهم.					
11	تحدد الوكالة الاجراءات الازمة للوقاية من تضارب المصالح مع ضمان اخلاقيات المهنة.					
12	تضمن وكالتكما للمستخدمين الاطلاع على التزامات المطابقة.					

المحور الثاني: التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تحترم وكالتكم المعلومات الواردة في الحسابات والبيانات المالية.					
2	تضع وكالتكم اجراءات تعيد بها تشكيل العمليات، اثبات المعلومات واثبات ارصدة الحسابات عند تاريخ اقفالها.					
3	تخضع وكالتكم الارصدة المدرجة وغير المدرجة في البيانات المالية لقيد محاسبي.					
4	لدى وكالتكم مستوى معين من الامن المعلوماتي يتم مراقبته باستمرار مع تقييمه.					
5	تتوفر الوكالة على اجراءات النجدة المعلوماتية بهدف ضمان متابعة الاستغلال.					
6	تحافظ الوكالة على نزاهة وسرية المعلومات.					
7	تحافظ الوكالة على المعلومات ووثائق البرمجة وتقوم بتنفيذ المعالجات.					

المحور الثالث: انظمة قياس المخاطر والنتائج.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقيس وكالتكم وتحلل المخاطر وتكيفها مع طبيعة وحجم عملياتها.					
2	تقدر وكالتكم حجم المخاطر التي تتعرض لها وتقيمها عن طريق خريطة المخاطر.					
3	تنتقي وكالتكم مخاطر القرض ونظم قياسها لتفاديها مع توزيع التزاماتها للأطراف المقابلة حسب درجة الخطر.					
4	تضمن الوكالة تلائم المخاطر مع سياسة القرض المتخذة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي.					
5	تقوم الوكالة بتعيين مخاطر القرض من وحدة مختصة حسب درجة المردودية والضمانات المقدمة.					

6	تضع الوكالة نظام لقياس مخاطر القرض يسمح بترتيب العمليات والقيد المحاسبي للديون وتقدير المؤونات.					
7	تتوفر الوكالة على نظام قياس المخاطر ما بين البنوك.					
8	تتوفر الوكالة على نظام قياس السيولة.					
9	تقدر الوكالة خطر معدل الفائدة اضافة لخطر الدفع.					
10	تسجل الوكالة يوميا عمليات الصرف مع قياسها لمدى تعرضها لمخاطرها.					

المحور الرابع: تقييم انظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تضع الوكالة انظمة مراقبة وتحكم في المخاطر البنكية.					
2	تحتوي الوكالة على جهاز حدود داخلية والحدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانات المتناسقة.					
3	تتزود الوكالة بأجهزة تسمح بالتأكد باستمرار الاجراءات والانظمة المعينة ووسائل ابلاغ مخاطر تجاوز الحدود.					
4	تقوم الوكالة بإعداد بيانات ملخصة تمكنها من مراقبة المبالغ وتطورات مخاطرها.					
5	تتزود الوكالة بالوسائل اللازمة للتحكم في المخاطر العملياتية والقانونية بوضع مخططات تختبر بصفة دورية.					
6	تسجل الوكالة الحوادث المعتبرة الناجمة عن عدم احترام الاجراءات الداخلية والاختلالات في الانظمة.					

المحور الخامس: نظام حفظ الوثائق والارشيف.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقوم وكالتكم بإعداد دلائل الاجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة.					
2	تحدد الدلائل كيفية التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات					
3	تعتمد وكالتكم على اعداد وثائق تحدد بدقة السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية.					

4	تسهر الوكالة على ضمان السير الحسن لمختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة للمهام المخولة وكيفيات تكوين وحفظ الارشيف المادي والالكتروني					
5	تسهر الوكالة على استقلالية الاجهزة وتوفير انظمة المعلومات والاتصال ووصف انظمة قياس المراقبة والتحكم في المخاطر.					

المحور السادس: قواعد الحوكمة.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقع مسؤولية التأكد من امتثال الوكالة للالتزامات على عاتق الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.					
2	يسهر الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة على تطوير القواعد الاخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة داخل البنك.					
3	يحدد الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة ولجنة التدقيق طبيعة المعلومات المحصلة في شكل بيانات ملخصة.					
4	تفحص هيئة المداولة مرتين في السنة على الاقل نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية.					
5	في حالة وجود لجنة التدقيق يتم فحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية مرة واحدة في السنة.					
6	يقدم مسؤول الرقابة الدورية تقرير العمل لهيئة المداولة مرة واحدة في السنة.					
7	يقوم الجهاز التنفيذي بالإعلام بانتظام هيئة المداولة ولجنة التدقيق لا سيما المخاطر التي تتعرض لها الوكالة.					
8	يعلم الجهاز التنفيذي هيئة المداولة بالحوادث المعتبرة.					
9	تكلف لجنة التدقيق بالتحقق من وضوح المعلومات المقدمة وتقدير نوعية جهاز الرقابة المصرفية.					